

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة

إعداد الطالب

خالد يعقوب يوسف عبدالله العمار

إشراف الدكتورة

ولاء الصرايرة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies



جامعة مؤتـــة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب   خالد يعقوب يوسف عبدالله عبدالعزيز

والموسومة بـــ:

دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر العاملين في الادارة العامة لمباحث شؤون الاقامة

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درج الماجستير في   علم الجريمة

القســم :   علم الجريمة

	التوقيع	التاريخ	
ولاء عبدالفتاح محمود الصرايره		٢٠١٥/١٢/٣٠	مشرفا ورئيسا
د.مراد المواجدة		٢٠١٥/١٢/٣٠	عضوا
د.عبد الله الدرواشة		٢٠١٥/١٢/٣٠	عضوا
د.صداح الحباشنه		٢٠١٥/١٢/٣٠	عضوا
		٢٠١٥/١٢/٣٠	عضوا



عميد الدراسات العليا

د.محمد المحاسنة

الإهداء

أتقدم بهذا الإهداء المتواضع إلى أفراد أسرتي جميعاً.

وإلى أهلي وأصدقائي وكل من ساندني في هذا الطريق.

وإلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل.

خالد يعقوب يوسف العمار

الشُّكر والتقدير

أتوجَّه بالحمد والشُّكر لله على نعمه وفضله، وبعد أن من الله سبحانه وتعالى علي بإنجاز هذا العمل أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى الدكتورة ولاء الصرايرة على ما قدمته لي من عون ومساندة في مراحل الإعداد، والجهد الكبير الذي بذله لإنجاز هذه الرسالة، الذي كان لدعمها وتوجيهاتها الدور الكبير لإخراج هذه الرسالة، والشكر الكبير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السَّادة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم علم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية على الجهود التي بذلوها في توفير الأجواء الأكاديمية المناسبة ومساعدتهم لي.

والشكر موصول إلى كل من ساهم وقدم المساعدة والدعم لانجاز هذا العمل العلمي.

خالد يعقوب يوسف العمار

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمباحث شؤون الإمامة

خالد يعقوب يوسف العمار

جامعة مؤتة، 2015

هدفت الدراسة التعرف بشكل رئيس على دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، والتعرف على آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، والتعرف على مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي، والكشف عن الفروق بين مستوى إجابات العاملين في الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة نحو محاور الدراسة خصائصهم الديموغرافية والوظيفية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة، واستخدمت الدراسة لاختيار عينتها أسلوب المسح الشامل لكافة عناصر مجتمع الدراسة حيث تم اختيار 103 ضابط وضابط صف من مختلف التخصصات ومن جميع الإدارات الفرعية والأقسام والفروع التابعة للإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة. وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار تحليل التباين الأحادي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لإجابات العاملين في الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.90)، وبينت الدراسة أن الآليات والطرق المقترحة في الدراسة لمعالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.80)، وأن من أهم هذه الآليات يتمثل في مكافحة تجارة الإقامة وفرض عقوبات مشددة على تجارها، وتدقيق السجل الأمني للعمالة الوافدة قبل البدء بإجراء استقدامها للدولة. وأظهرت النتائج أن المستوى العام لارتكاب العمالة الوافدة للعنف في المجتمع الكويتي جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.74)، وقد تمثل أهمها في القيام بالمظاهرات والاحتجاجات والإخلال بالآداب العامة، وفرض الرأي بالقوة، وعدم التقيد بالأنظمة والقوانين في الدولة. وبناءً على نتائج الدراسة، فقد تم صياغة عدد من التوصيات، ومن أهمها: قيام الجهات الأمنية في الدولة إيجاد حلول لمشكلة تسلل العمالة الوافدة بطرق غير مشروعة داخل الدولة، والعمل على مكافحة تجارة الإقامة وفرض عقوبات مشددة بحق مرتكبيها.

Abstract

The Rrole of Roreign Labor in Increasing the Rates of Violence in the Kuwaiti Community from the Point of View of the Employees in the Public Administration for the Investigations Leadership Affairs

Khalid Ya'qoub Yousef Al-Ammar
Mu'tah University, 2015

This study aimed at identifying The role of foreign labor in increasing the rates of violence in the Kuwaiti community as well as identifying the mechanisms and methods of dealing with the phenomenon of violence that is related to the foreign labor in the Kuwaiti community and identifying the level at which the foreign labor commit the violent behaviors in the Kuwaiti community, in addition to detecting the level of answers of the employees in the public administration for the Investigations leadership affairs towards the axes of the study, as well as their demographic and functional characteristics. In order to achieve the objectives of the study, the study used the social survey method, the questionnaire was used as an instrument for the data collection. The study population consisted of all the employees in the general administration for the Investigations of accommodation affairs. The study used the comprehensive survey method to choose the individuals of the study sample, in which 103 officers and non-commissioned officer were chosen from all the disciplines and from all the sub-departments, and sections of the general administration for the Investigations of accommodation affairs. The data were analyzed by using the descriptive statistics method as well as mono variant analysis.

The study results showed that the total level for the answers of the employees in the general administration for the Investigations of accommodation affairs regarding the role of the foreign labor in increasing the rates of violence in the Kuwaiti community was high, in which the total arithmetic mean for the answers was (3.90), and the study showed that the mechanisms and methods proposed in the study to deal with the phenomenon of violence which is related to foreign labor in the Kuwaiti community was high in which the total arithmetic mean for the answers was (3.80), and that the most important mechanism is represented by combating the traders of accommodation and imposing severe penalties on them, as well as auditing security record of the foreign workers before arriving to the state. The results showed that the general level at which the foreign workers commit violence in the Kuwaiti community was high, in which the total arithmetic mean was (3.74), and that the most important of these violent actions was starting demonstrations and protests as well breaching the public morality, and imposing the opinion by force, besides the non-compliance with regulations and laws of the State. Based on the study results, a number of recommendations were cited, including that: the security authorities in the country should find solutions to the problem of infiltration of foreign workers who enter the state by illegal means, and doing the possible efforts for combating the trade of accommodation and imposing severe sanctions against the violators.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة:

كانت بداية ظهور الثروة النفطية منذ منتصف القرن الماضي في دول الخليج العربي بشكل عام وفي دولة الكويت على وجه الخصوص عاملاً رئيساً في استقطاب العمالة الوافدة من الدول العربية والأجنبية، وقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز وجود هذه العمالة الأجنبية فيها وذلك لحاجتها الماسّة لتغطية النقص في الأيدي العاملة الضرورية لإنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية، وكان اعتماد الكويت على العمالة الوافدة أمراً حتمياً وطبيعياً بسبب محدودية العدد السكاني فيها، إضافة إلى قلة الخبرة والمهارة المطلوبة بالذات في تلك المرحلة، ناهيك عن قابلية العمالة الأجنبية على التكيف في كافة الأعمال بالرغم من تنوع مصاعبها وظروفه (محمد، 2013).

ومن الجدير ذكره أن دول مجلس التعاون الخليجي احتلت المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في استقطاب العمالة الوافدة، ما يعزز من أهمية دراسة هذا الأمر بشكل مستفيض نظراً لما له من انعكاسات عديدة (أبو عيشة، 2011).

ولعلَّ موضوع العمالة الوافدة يستحق البحث والتحليل بشكل أكثر جدية وموضوعية من قبل الباحثين، إذا علمنا أنه وفقاً لدراسة أعدتها إدارة الدراسات والبحوث التابعة لمجلس الأمة الكويتي عام (2013)، أظهرت الدراسة أن نسبة الكويتيين تشكل (31.7%) فقط من إجمالي عدد السكان في الدولة، وهي نسبة تعكس تراجعاً كبيراً في أعداد المواطنين مقابل العمالة الوافدة التي أظهرت المؤشرات أن العمالة الهندية تشكل السواد الأعظم من هذه النسبة، إضافة للعديد من الجاليات الآسيوية المختلفة التي تشكل النسبة الأعلى من هذه العمالة، وهذا المؤشر يعكس مدى ما يمكن أن تصاحبه هذه النسب المرتفعة من العمالة الآسيوية الوافدة على ثقافة وعادات المجتمع الكويتي وتقاليده، وعلى وجه الخصوص ما يصاحب هذه الإشكالية من تولد لظواهر العنف في المجتمع الكويتي، وازديادها بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية (مجلس الأمة الكويتي، 2013).

وفـي هـذا الصـدد، أشـارت دراسـة (محمـد، 2013) أن العديـد مـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي مثـل الكويـت والسـعودية والإمـارات شـهدت أعمـال عنـف هـزت أركـان المجتمـع فـي السنوات الماضية، وذلك نتيجـة سيطرة جاليات معينـة علـى منـاطق بأكملها نظراً لكبر أعداد تلك الجاليات. ومن أهم مظاهر العنف التي وردت في الدراسة ما قامت به منظمة "نيكسولايت" وهي جماعة هندية تؤمن بالعنف الثوري وتعمل في الوسط العمالي علـى وجـه الخصـوص، حيث تعتبـر هـذه الجماعـة أن دول مجلس التعـاون الخليجـي هـي عدوها الثـاني بعد الدولـة الهنديـة، حيث نظمت هذه الجماعـة إضراباً فـي دولـة الإمـارات العربية المتحدة عام (2009) أدى لوقوع مصادمات مع الأجهزة الأمنية تخللها الكثير من حالات العنف والإصابات. كذلك الأمر حين تكرر في دولة قطر عام (2008) وأدى إلـى وقـوع أعمـال عنـف بـين صـفوف الجاليـة الهنديـة ضـد بعـض الممتلكـات العامـة والأجهـزة الأمنيـة. وكـذلك الحـال عـام (2007) حين قـام أكثـر مـن (1000) مـن رعايـا بـنغلاديش بمهاجمة سفارة بلدهم وبعض الممتلكات العامة في دولـة الكويت، وممارسـة أشكال مختلفـة من العنـف ضـد المـدنيين، مـا أسفر عن وقوع العديد من الإصـابات الناتجـة عن أعمـال العنف.

كل ما سبق يعكس الأبعاد التي من الممكن أن تنشأ نتيجة تفشي ظـاهرة العمالـة الوافدة غيـر الخاضـعة للتنظيم، ومـا ينـتج عن بعض الجاليـات مـن أعمـال عنـف تتجلـى أوضـح صـورها فـي المجتمـع الكـويتي فـي ظـاهرة الاشـتباك مـع قـوات الأمـن وافتعـال أعمـال عنف تؤدي للإضرار بالمدنيين وبالممتلكات العامـة. إضـافة لبعض صـور العنـف الأخـرى التـي قد تتولد عن العمالـة الوافدة مثل العنف الذي تمارسـه بعض الخادمات فـي المنـازل تجاه الأطفال كصورة أخرى من صـور العنف، إضـافة لما ورد فـي دراسـة سـلامة والرامزي (2011) حول قضايا العنف الجسدي واللفظي المسجلة ضد الأحداث من الوافدين، والتـي بلغت نسبة (35,4%) من إجمالي القضايا للوافدين.

بنـاءً علـى مـا تقدم، وعلـى مـا يتضـح مـن الأبعـاد التـي يمكـن أن تنشـأ عـن تكـتلات العمالـة الوافـدة فـي دولـة الكويـت، جـاءت هـذه الدراسـة لتوضـيح دور العمالـة الوافـدة فـي

ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة.

2.1 مشكلة الدراسة:

أدى وجود مزيج من الثقافات والعادات والأديان المختلفة بين أوساط الجاليات الوافدة في دولة الكويت إلى نشوء ظواهر مصاحبة لهذا التنوع، ولعل من هذه الظواهر ظاهرة العنف، حيث سجلت الإحصائيات الرسمية عدد من حالات العنف الواضح من قبل بعض أطياف هذه العمالة الوافدة، حيث بلغت عدد جرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة خلال عام 2014 نحو 7633 حالة عنف، بزيادة مقدراها 2665 حالة عنف عن عدد حالات العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة عام 2013، وقد شملت أنماط مختلفة من جرائم العنف (وزارة الداخلية، 2015). وهو أمر يتطلب من المختصين بحث هذه الظاهرة بهدف تحديد الأسباب المؤدية إلى نشوئها، وذلك سعياً لوضع مقترحات وتوصيات وحلول لمعالجة مثل تلك الظاهرة، في محاولة لتحقيق الأمن المجتمعي لكافة أطياف المجتمع من مواطنين ومقيمين على حد سواء. وبناء عليه، تتمثل مشكلة الدراسة في بيان دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي.

3.1 أسئلة الدراسة

بناءً على ما سبق تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية.

السؤال الأول: ما دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

السؤال الثاني: ما آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

السؤال الثالث: ما مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية؟

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية؟

السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية؟

4.1 أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال موضوعها، حيث يعد الأمن والاستقرار أحد أهم متطلبات المجتمعات الحديثة الساعية للاستقرار والتطور في الوقت الراهن، وبما أن هذا الأمن قد تعرض للتهديد أكثر من مرة في دولة الكويت في الأعوام الماضية من قبل بعض الجاليات الوافدة، فإن أهمية الدراسة تتضح بشكل جلي من خلال تحليل دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، في محاولة لصياغة اقتراحات تساعد الجهات الأمنية في الدولة على ضبط هذه الظاهرة، والحد منها في المجتمع الكويتي. كما تظهر أهمية الدراسة من خلال النقص في مثل هذه الدراسات التحليلية في المجتمع الكويتي، والتي قد تكون هذه الدراسة مرجع للدراسات الأخرى التي تتناول موضوع العمالة الوافدة.

وفي المحصلة تظهر أهمية هذه الدراسة في جانبها العملي من كونها محاولة لتزويد الجهات ذات العلاقة عن جرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، وربطها بزيادة أعداد العمالة الوافدة في دولة الكويت، والتعرف على أنماط جرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها

المساهمة في معرفة المشكلات المترتبة عن العمالة الوافدة في دولة الكويت، للعمل على مواجهتها، والحد أو التخفيف منها.

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في بيان دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة، وذلك عبر تحقيق جملة من الأهداف الفرعية، وعلى النحو الآتي:

1. التعرف على آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
2. التعرف على مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
3. الكشف عن الفروق بين مستوى إجابات العاملين في الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية.
4. تحديد مفهوم العنف وأشكاله، وارتباط هذا المفهوم بالعمالة الوافدة تبعاً لجالياتهم.
5. التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث ظاهرة العنف في المجتمع الكويتي والمرتبطة بالعمالة الوافدة.

6.1 مصطلحات وتعريفات الدراسة:

العمالة الوافدة: يقصد بالعمالة الوافدة في هذه الدراسة جميع الأفراد غير الكويتيين الذين يعيشون في الكويت بقصد العمل، سواء دخلوا إلى دولة الكويت بطريقة نظامية أم غير نظامية.

العنف: يُعرَّف العنف بأنه استخدام القوة بهدف إلحاق الأذى أو الضرر (أبو الوفاء، 2004)، ويقصد به في هذه الدراسة مستوى قيام العمالة الوافدة بأشكال العنف المختلفة (لفظي، جسدي، نفسي)، والتي تقاس بأداة الدراسة المعدة لهذا الغرض.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

عملت دول مجلس التعاون الخليجي ومنها دولة الكويت على تعزيز وجود العمالة الأجنبية فيها منذ بدايات اكتشاف النفط في هذه المنطقة، وذلك بسبب تغطية الحاجة للأيدي العاملة الضرورية لإنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية، وخاصة بعد أن بدأت عوائد الثروات النفطية في السبعينيات تشكل حافزاً كبيراً ومشجعاً للبدء في التنمية الشاملة في معظم دول المجلس. وقد كان أمراً طبيعياً اعتماد هذه الدول على العمالة الأجنبية بصورة رئيسة بسبب محدودية العدد السكاني فيها، إضافة إلى قلة الخبرة والمهارة المطلوبة، وكذلك قابلية العمالة الأجنبية على التكيف في كافة الأعمال بالرغم من تنوع مصاعبها وظروفها (أبو عيشة، 2011).

كان للإقبال الهائل من قبل العمالة الوافدة على دولة الكويت بعض الآثار السلبية كما كان له آثاراً ايجابية، فإضافة لدور هذه العمالة في تحقيق التنمية الشاملة في كافة قطاعات الدولة وهو أمر لا ينكره أحد، إلا أن بعض أطياف هذه العمالة الوافدة كانت سبباً لتولد ظاهرة العنف وانتشارها بشكل ملموس في الدولة كنتاج سلبي واضح لتكدس أعداد كبيرة من جالية معينة نسبة إلى باقي الجاليات، أو بسبب تواجد تكتلات سكانية لهذه الجالية في منطقة بعينها دون وجود توزيع جغرافي منطقي على باقي أنحاء الدولة، حيث يلمس الزائر لدولة الكويت وجود بعض المناطق السكانية الخاصة بجالية واحدة معينة دون غيرها، وهو الأمر الذي كان يتطلب المتابعة والعناية اللازمة من قبل أجهزة الدولة المختصة منذ البدايات (المشهداني، 2013).

مفهوم العمالة الوافدة:

هناك فروق بين العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة والعمالة المهاجرة، فتحديد مفهوم العمالة المتعاقدة يقوم بدرجة أساسية على نقيض معايير العمالة المهاجرة، إذ أن ثمة

معياراً أساسياً يحدد الفرق بين العمالة المهاجرة عن غيرها وهو معيار "الوقت"، حيث يسود في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً وفي دولة الكويت على وجه الخصوص ما يعرف بالعمالة الوافدة، ذلك أن مصطلح العمالة المهاجرة يشير إلى الذين يقدمون من بلدان أخرى ويستقرون استقراراً دائماً في بلد ما (محمد، 2013).

وفي دراسة أعدّها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول مفهوم العمالة الوافدة، أوضحت الدراسة بأنه لا يمكن التوسع في مفهوم العمالة المهاجرة وشموله للعمالة المتعاقدة المؤقتة، لأن التوسع في هذا المفهوم من شأنه القضاء على معيار التفرقة بين العامل الدائم والمؤقت، وهو أمر لا يمكن قبوله لسبب أساسي، وهو اختلاف الحماية بين هذين النوعين من العمالة، فإن إضفاء الحماية التي تتمتع بها العمالة المهاجرة على العمالة المتعاقدة من شأنه إلقاء التزامات قانونية تخالف الواقع الموجود في دول مجلس التعاون الخليجي (المكتب التنفيذي، 2011).

ونظراً للطابع المؤقت للعمالة الوافدة المتعاقدة التي تعمل في دول المجلس، فإنها لا تعد عمالة مهاجرة بالمفهوم المعاصر، حيث لم يغادر العديد من هؤلاء العمال بلادهم رغبةً في الاستقرار الدائم في الجزيرة العربية، بل توقاً في توفير المال لتحسين وضعهم في أوطانهم على أن يتم ذلك في بضع سنين. ويدعم هذا القول عدة حجج، إذ أنه لا يبدو مهماً لهذه العمالة تعلم اللغة العربية واجتزاء وقت من العمل لتلقي دورات تدريبية، لذا فإن العامل الوافد المتعاقد متى ما أصبح مفيداً ومؤهلاً حتى غادر دول الخليج عائداً إلى موطنه. كما أن هذه العمالة ترغب في توفير المال سريعاً، وعليهم في الوقت ذاته أن يرسلوا المال إلى وطنهم للإنفاق على أسرهم، وهذه الأمور كافية بحد ذاتها للتدليل على الطبيعة المؤقتة للعمالة الوافدة المتعاقدة في دول المجلس، فضلاً عن عدم إمكانياتها اكتساب أي طابع آخر اندماجياً بشكل مطلق (المكتب التنفيذي، 2011).

وقد عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990 العامل الوافد بأنه: " الشخص الذي سيزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها" (اتفاقية الأمم المتحدة، 1990).

وأمام تعريف الأمم المتحدة من منظور شامل، ودراسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمفهوم العمالة الوافدة، يُلاحظ بأن المفهوم في الحالتين لم يتناول إلا تحديد لشكل الهوية الخاصة بالعامل الوافد، بمعنى أن المفاهيم تطرقت إلى وجود عامل من جنسية يعمل في دولة من جنسية أخرى، وهذا يحتم على المعنيين التوصل إلى تعريف شامل لمفهوم العمالة الوافدة يتضمن بعض الأبعاد القانونية بهذا المفهوم حيث أن الحديث عن عمالة من دولة ما تعمل في دولة أخرى هو أمر بلا شك يرتبط بأبعاد قانونية يجب أن يتضمنها أي تعريف يتحدث عن مفهوم العمالة الوافدة، وذلك بهدف وضع إطار عام لمصلحة كل من الدولة المضيفة والعامل الوافد على حد سواء (أبو عيشة، 2011).

واقع العمالة الوافدة في دولة الكويت:

تنقسم الموارد البشرية الأجنبية العاملة الوافدة إلى دول مجلس التعاون إلى نوعين بشكل عام، عربية وآسيوية. ويعود السبب إلى وفود هذه القوى البشرية للعمل نتيجة حالة البطالة الكبيرة التي تعاني منها الأيدي العاملة في بلدانهم، إضافة إلى تنامي حالات الفقر وسوء الحالة المعيشية، مما يؤدي بهذه البلدان إلى أنها تصبح ذات أسباب دافعة وطاردة للعمالة البشرية لتتوزع على دول عديدة القريبة منها والبعيدة، كما أن تزايد عدد السكان بشكل غير مسيطر عليه قد تسبب في زيادة الطلب على العمل مع قلة العرض بما يتناسب مع الأعداد الجديدة من قوى العمل (الزهراني، 2005).

وقد بدأ تاريخ توافد العمالة إلى دول مجلس التعاون الخليجي منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت الشركات الأجنبية تعتمد على القوى العاملة الهندية لتنفيذ أعمالها في عدة مجالات، أولها أعمال استخراج النفط، ومن ثم أعمال التجارة والنقل والصيد البحري، إضافة إلى الحراسة. وفي فترة القمة من 1980 إلى 1987، كانت أكبر 250

شركة مقاولات في العالم تعتمد على الشرق الأوسط في تنفيذ ثلث عقودها، وبلغت قيمة تلك العقود 28.9 بليون دولار سنوياً في الشرق الأوسط، حيث أن نسبة عالية من العمالة الوافدة إلى دول المجلس تقع في فئة العمالة شبه الماهرة، وأن نحو ربع العمالة في الخليج هي عمالة منزلية، كما تتخصص العمالة غير الماهرة وخاصة الآسيوية منها، في أعمال الخدمات؛ في مجالات متنوعة مثل التنظيف والبناء والزراعة والنقل، وفي كل الأعمال التي تحتاج إلى القوة البدنية ولا تحتاج إلى المهارة الذهنية أو الخبرة المسبقة (بن الغيث، 2010).

جنسيات العمالة الوافدة إلى دول المجلس وأعدادها:

تتنوع جنسيات العمالة الوافدة الى دول مجلس التعاون الخليجي وبصورة عامة فهي تفد بنسب كبيرة من البلدان التي تعاني من التضخم السكاني وقلة الموارد الاقتصادية والبطالة، مما يضطرها الى البحث عن فرص العمل في الدول التي تحتاج الى العمالة الأجنبية، وغالباً ما تكون هذه العمالة رخيصة لأن ما تكسبه من أموال يناسب بساطة الحالة المعيشية في بلدانها. تتوزع هذه العمالة الى دول مجلس التعاون بين الجنسيات الهندية والباكستانية والبنغلاديشية والسيريلانكية والنيبالية والفلبينية والتايلندية والإيرانية، ويأتي الجزء الآخر منها من القارة الأفريقية من بلدان أثيوبيا وكينيا، أما العمالة الوافدة من البلدان العربية تتصدرها الوافدة من مصر وسوريا واليمن والمغرب والسودان، وغيرها من الدول العربية بنسب متواضعة (الصباح، 2009).

ويبيّن تقرير منظمة العمل العربية أن نسبة العرب الذين استقبلتهم بلدان مجلس التعاون الخليجي تراجعت من 72% في منتصف السبعينيات إلى أقل من 23% بنهاية 2008، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 49% في الفترة بين عامي 1975 و 2008.

إن العمالة الآسيوية هي المهيمنة على سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام وفي دولة الكويت على وجه الخصوص، حيث بلغت في الكويت (56.4%) من إجمالي قوة العمل في الدولة، وهي تعد من النسب الأكثر ارتفاعاً على المستوى الخليجي، ومن الأعلى على مستوى العالم، حيث نتج عن هذا الارتفاع الملحوظ

في نسبة العمالة الآسيوية العديد من الآثار والتبعات الاجتماعية، ولعل أهمها اثارة الاضطرابات العمالية والإضراب عن العمل والقيام بأعمال تخريب وحرق للممتلكات العامة والخاصة (المشهداني، 2013).

إلا أن تركز العمالة الوافدة في دولة الكويت كان واضحاً في قطاع الخدمات تحديداً في السنوات الماضية، وهو القطاع الذي يضم غالباً العمالة الأقل تدريباً وتعليماً وكفاءة، مما يجعل منها عمالة متدنية الأجور، والملاحظ أن حجم هذه العمالة قد أخذ بالازدياد في السنوات الخمس الأخيرة عنه من باقي السنوات، وهو ما يتطلب من المختصين مراجعة أسباب توزيع العمالة على النحو الوارد في البيانات الآتية، وسعياً لرسم حدود العمالة الوافدة في دولة الكويت يوضح الجدول الآتي واقع العمالة الوافدة في للسنوات (1995-2014)، في محاولة لرصد واقع تطور العمالة الوافدة ومجالات تركزها في الدولة على مدار الأعوام الماضية، وعلى النحو الآتي:

جدول (1)

واقع العمالة الوافدة في دولة الكويت للسنوات (1995-2014)

نسبة القوى العاملة من مجموع السكان			معدل نمو القوى العاملة	النسبة المئوية للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية					
				الزراعة		الصناعة		الخدمات	
1995	2010	2014	2014-1995	1995	2014	1995	2014	1995	2014
47.2	50.6	51.2	4.1	1.8	3.9	7.4	15.1	90.8	82.4

* إحصائية الإدارة العامة للهجرة (2014)

وفي إحصائيات أحدث حول واقع العمالة الوافدة في دولة الكويت والتي تسنى الحصول عليها لأغراض الدراسة الحالية وفقاً لإحصائية الإدارة العامة للهجرة في دولة الكويت لعام (2014)، أوضحت الإحصائية أن العمالة الهندية جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ عددها أكثر من (653) ألف عامل، بينما احتلت الجنسية المصرية المركز الثاني بعدد أكثر من (456) ألف عامل، ثم جاءت العمالة البنغالية في المركز الثالث بعدد

أكثر من (189) ألف عامل، وجاءت في المركـز الـرابع العمالة الفيليبينية بأكثر من (144) ألف عامل، وفي المركز الخامس العمالة السورية بعدد (131) ألف عامل، والمركز السادس العمالة الباكستانية بعدد (119) ألف عامل، والمركز السابع العمالة السيريلانكية بأكثر من (110) آلاف عامل (إحصائية الإدارة العامة للهجرة، 2014). والجدول التالي يوضح هذا التوزيع:

جدول (2)

واقع العمالة الوافدة في دولة الكويت تبعاً لمتغير الجنسية لعام 2014

الجنسية	العدد
الهند	(653) ألف عامل
مصر	(456) ألف عامل
بنغلاديش	(189) ألف عامل
الفلبين	(144) ألف عامل
سوريا	(131) ألف عامل
باكستان	(119) ألف عامل
سريلانكا	(110) آلاف عامل

* المصدر: (إحصائية الإدارة العامة للهجرة، 2014).

وفي قراءة سريعة لهذه الأرقام الواردة في الإحصائية يتضح الخلل الواضح في اعتماد دولة الكويت على العمالة الآسيوية بالجزء الأكبر من عمالتها الوافدة، والمعروف عن هذه العمالة في الكويت بأنها غير مؤهلة علمياً أو مدربة مهنياً، وإنما عمالة يتم استقدامها لأغراض الوظائف التي لا تتطلب أية مهارات فنية أو علمية، إلا أن هذا الأمر من جهة أخرى قد يوضح أن العمالة الوافدة بشقها الأكبر قد تكون بمثابة قنبلة موقوتة تنتظر الانفجار يوماً ما.

وفي هذه الطرح، أورد الغيلاني (2008) أنه على الرغم من كون هذه التأثيرات السلبية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة للعمالة الوافدة على واقع الدول الخليجية، إلا أن هناك عوامل أخرى تعتبر أكثر تأثيراً سلبياً على مختلف الأصعدة، وهي:

1. أنها ساعدت على زيادة مستوى البطالة بين المواطنين المحليين، حيث تتنافس العمالة الوافدة، ولرخص أجورها، مع المواطنين وخصوصاً الخريجين على بعض الوظائف التخصصية.
2. عملت على نشوء تغييرات مختلفة في المجالين الاجتماعي والثقافي، كان أكثرها ذو تأثيرات سلبية على المجتمع الخليجي.
3. عملت على زيادة تكوين الخلل في التوازن السكاني في دول الخليج بسبب زيادة نسبة الجنسيات الوافدة عن نسبة الجنسية الأصلية للبلد، وربما قد يؤثر ذلك في بعض النواحي السياسية.
4. إن الاستمرار بالاعتماد على الموارد البشرية الأجنبية دون وضع محددات منطقية سيعمل على ضعف التخطيط في استثمار المورد البشري الوطني والاستفادة من الكفاءة المتوفرة فيه خصوصاً مع بدء ارتفاع مستويات التعليم العالي لدى العمالة الوطنية.
5. نشوء مشاكل أمنية متعددة، تبدأ من ظهور مستوى معين من جرائم السرقة من قبل بعض العمالة الوافدة، أو بالنسبة للمشاكل المترتبة من تعدي أصحاب العمل على العمال.
6. تعطيل الاستفادة من الطاقات الوطنية، والتي تتميز بامتلاكها قدرات علمية جيدة نتيجة تدريبها في الخارج، فبسبب توفر عمالة أجنبية بنفس الكفاءة وأرخص أجوراً، فإن ذلك سيحول دون أن تأخذ هذه العمالة الوطنية فرصتها الحقيقية في الحصول على العمل المناسب والذي يضمن اشتراكها في التنمية الاقتصادية بشكل أو بآخر.

وإضافة لهذا الواقع الخطر حول العمالة الوافدة، إلا أن هناك مشكلة حقيقية أخرى تتمثل في دخول أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية الوافدة بطرق غير مشروعة من خلال المنافذ البحرية التي لا تستطيع قوات خفر السواحل أن تمنع هذا التسلل غير الشرعي وخاصة من دول الجوار، وإن كان محدوداً إلا إنه يحمل في ثناياه أخطاراً كبيرة وغير

مرئية تهدد المجتمع، فالدولة تفقد سلطاتها عليهم بحيث لا تستطيع تعقبهم أو محاسبتهم في حالة ارتكاب جرائم خطيرة، والجانب الأخطر إذا كانوا يحملون معهم إلى داخل البلاد مواد محظورة مثل الذخائر والأسلحة أو المخدرات مما يؤثر على حالة الاستقرار والأمن في المجتمع. ومن ناحية أخرى فإن الأفراد الذين يتسترون عليهم داخل البلاد قد يفرضون عليهم القيام بأعمال مخلة بالشرف والأخلاق مما يساعد على انتشار الرذيلة والفساد الأخلاقي. ونتيجة للوضع السابق فقد ظهرت ممارسات خطيرة تهدد المجتمع الكويتي المحافظ، فسجلات المحاكم وأقسام الشرطة تشهد على ذلك، حيث تم تسجيل العديد من الوقائع التي توضح اتجاه فئة من العمالة الوافدة لممارسة العنف بشتى أنواعه وأشكاله المختلفة، سواء ضد غيرهم من الوافدين أو ضد المواطنين أو أجهزة الدولة (الديحاني، 2000).

وهذا التكدس الواضح للعمالة الوافدة إضافة للعمالة السائبة في دولة الكويت تولد عنه مستوى من البطالة المتفشية بين هذه العمالة، والذي أدى بدوره إلى انتشار العنف والجريمة في المجتمع، حيث إن البطالة كظاهرة ترتبط بالعديد من الظواهر الاجتماعية التي تهدد السلام الاجتماعي، فهي تؤثر في نظرة الأفراد للتعليم، علاوة على كونها سبباً في ظهور مجموعة من الأمراض الاجتماعية كالاضطراب النفسي والتوتر الانفعالي والإحباط، ولهذه الأعراض تأثيرات سلبية في السلوك الفردي على نحو يظهر في ارتفاع معدلات العنف، حيث أن تزايد البطالة بين العمالة الوافدة في بعض الأحيان يؤدي إلى تزايد حالات العنف المختلفة، وبذلك، فإن البطالة باعتبارها إفرازاً من إفرازات ظاهرة كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون بشكل عام وفي الكويت على وجه الخصوص تمثل على نحو غير مباشر محوراً رئيساً ينعكس على الخلل الحاصل في تحقيق الأمن الوطني، ومن شأنها أن تنعكس تفاقماً في معدلات العنف وانخفاضاً في مستوى الأمن الوطني السائد إذا لم تتم معالجة هذه الظاهرة بالشكل الصحيح وفي أسرع وقت (سالم، 2014).

مظاهر العنف لدى العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي:

بلغ عدد جرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة خلال عام 2014 نحو 7633 حالة عنف، بزيادة مقدراها 2665 حالة عنف عن عدد حالات العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة عام 2013، وقد شملت أنماط مختلفة من جرائم العنف (وزارة الداخلية، 2015). ولعل زيادة أعداد جرائم العنف المرتكبة في الكويت يعود لعدة عوامل، فهناك عوامل خارجية تعمل على استخدام العمالة الوافدة وتطويعها من قبل دولها أو من قبل اتجاهات معينة لتهديد استقرار الدول الخليجية من خلال أعمال العنف والتخريب، إضافة إلى أنه من الممكن أن يقوم هؤلاء الوافدون أنفسهم بممارسة الضغط على الدول التي يتواجدون بها من خلال خلق الاضطرابات بالشكل الذي يضر باستقرار دول الخليج واقتصادياتها خاصة في ظل وجود سوابق في هذا الشأن تؤكد ذلك كما حدث في السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة (المري، 2003).

ومن المظاهر الأخرى التي شهدتها دول الخليج العربي حول أعمال العنف التي قامت بها العمالة الوافدة ما حدث في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2000 من صدام وأعمال عنف بين المسلمين والهندوس من الجالية الهندية، وذلك امتداداً لمشكلة نشأت بالأصل في بلدهم الأم الهند عندما قام الهندوس بإحراق مسجد (بابري) في الهند، لتنتقل رحى المواجهات والعنف من الهند وصولاً إلى الإمارات (محمد، 2013).

كما بدأت بعض التنظيمات بالنشوء بشكل سري داخل بعض الدول الخليجية، حيث تم اكتشاف تنظيم هندي يسمى (التنظيم السيخي) عام 2001 في إمارة أبو ظبي، وكان التنظيم يخطط للقيام بأعمال تخريبية في الدولة، أما في الكويت حدثت مصادمات محدودة بين الجالية الهندوسية وقوات الأمن في نفس العام عندما تقدم نواب مجلس الأمة الكويتي بطلب إغلاق معبد سيخي بوصفه مخالفاً للقانون وغير مرخص، وقد أدى هذا الأمر على الصعيد السياسي إلى حدوث أزمة بين الحكومة الهندية ودولة الكويت، وكذلك الصدامات التي حدثت بين (250) عامل آسيوي وبين قوات الأمن في أمارة عجمان عام 2006 نتيجة احتجاجهم على تأخر صرف رواتبهم، ما نشأ عن هذا الأمر صدامات وأعمال

عنف وحرق للممتلكات العامة والخاصة، وهو ما دفع قوات الأمن الإماراتية للمرة الأولى في تاريخها لاستخدام القوة لفض هذه المظاهرات والاحتجاجات (محمد، 2013).

ولعل من أبرز مظاهر العنف التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي عام (1978) تلك التي نشأت بين قوات الأمن السعودية في مدينة جبيل الصناعية وبين الجالية الكورية التي اتضح لاحقاً بأنها جالية تلقت تدريبات عسكرية متميزة أثبتت من خلالها قدرات قتالية واضحة عند اشتباكها مع قوات الأمن السعودية (العربي، 2003).

أنماط جرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة:

إن من أبرز **جرائم العنف المرتكبة** من قبل الوافدين في المجتمع الكويتي ما يلي:

1. الجرائم الأخلاقية: والتي تظهر في صور مختلفة، وتشمل الجرائم الأخلاقية والاغتصاب والسفح والإجهاض واللقيط ومحاولة الزنا وحول أسباب ارتكاب العمالة الوافدة لجرائم العنف، فهناك أسباب تتعلق بهم وبخصائصهم، ومن أسباب إقدام العمالة الوافدة على ارتكاب الجرائم الأخلاقية ما يلي:

أ- اختلاف الثقافة.

ب- فقدان التفاعل والاتصال الاجتماعي بين العمالة الوافدة والمجتمع الذي يعيشون فيه.

2. جرائم السرقة: وتشمل سرقة السيارات، وسرقة المنازل وسرقة المحلات التجارية، وسرقة الدراجات، ومحاولة السرقة، وسرقة مرافق عامة.
3. جرائم المسكرات: وتشمل شرب الخمر، وصنع الخمر، وبيع وحيازة الخمر.
4. جرائم الاعتداء على النفس: وتشمل القتل العمد، والقتل الخطأ، ومحاولة القتل، وتهديد بالقتل، والانتحار ومحاولة الانتحار، والاعتداء، والاعتداء المؤدي للوفاة.
5. جرائم المخدرات: وتشمل الحشيش، وآلافيون، والهيرون، والكوكائين، والكراك، وآلافيتامين، والسيكونال، والكباتجن. (وزارة الداخلية، 2015).

6. جرائم متنوعة: وتشمل الحريق، والتزوير، والتزييف، والنصب والاحتيال، وانتحال شخصية الغير، وانتحال شخصية رجل الامن، ولعب القمار، وحيازة سلاح بدون ترخيص، وائتلاف ممتلكات الغير عمدا.

من جهة أخرى ظهرت مشكلات النيكسولايت، وهي جماعة هندية تؤمن بالعنف الثوري وتعمل في الوسط العمالي على وجه الخصوص، حيث تعتبر هذه الجماعة أن دول مجلس التعاون الخليجي هي عدوها الثاني بعد الدولة الهندية، وذلك إيماناً من هذه الجماعة بأن هذه الدول تستغل العمالة الهندية للعمل بأرخص الأجور وتعاملهم معاملة لا إنسانية، حيث نظمت هذه الجماعة إضراباً في دولة الإمارات العربية المتحدة عام (2009) شارك به حوالي (8000) عامل وشمل (17) موقع عمل لشركة مقاولات على امتداد دولة الإمارات العربية المتحدة واستمر لخمسة أيام متتالية، وأدى لوقوع مصادمات مع الأجهزة الأمنية تخللها الكثير من حالات العنف والإصابات، إضافة لخسائر مادية قدرت بقرابة (15) مليون درهم إماراتي. وتكرر الأمر في دولة قطر عام (2008) حين قام (500) عامل هندي بإضراب عمالي أدى إلى وقوع أعمال عنف بين صفوف الجالية الهندية ضد بعض الممتلكات العامة والأجهزة الأمنية. وكذلك الحال عام (2007) حين قام أكثر من (1000) من رعايا بنغلاديش بمهاجمة سفارة بلدهم وبعض الممتلكات العامة في دولة الكويت، وممارسة أشكال مختلفة من العنف ضد المدنيين، ما أسفر عن هذا الأمر وقوع العديد من الإصابات الناتجة عن أعمال العنف والاشتباكات التي حصلت (محمد، 2013).

بناءً على ما سبق، فإن من الأهمية وضع مفهوم واضح ومحدد للعنف يمكن من خلاله تحديد الإطار الذي تتدرج ضمنه الحالات التي يطلق عليها مسمى العنف، فإذا تناولنا العنف كمفهوم من منظور قانوني نجد أن العديد من التشريعات قد عرّفت العنف كأحد أوجه الإرهاب كما جاء في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (1998)، والتي عرّفت الإرهاب بأنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيّاً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي.

مفهوم العنف:

العنف في **معناه اللغوي** ضد الرفق، وعنفوان الشيء: أوله، وهو في عنفوان شبابه: أي قوته، وعنَّفه تعنيفاً: لامه وعتب عليه (ابن منظور، 1987).

أي أن العنف ضد الرأفة متمثلاً في استخدام القوة القولية أو الفعلية ضد شخص آخر.، إذاً فالعنف في اللغة هو كل قول أو فعل ضد الرأفة والرفق واللين.

وفي إطار التشريعات الجنائية، تصدى فقهاء القانون الجنائي لتعريف العنف في إطار نظريتين تتنازعان مفهوم العنف: النظرية التقليدية، حيث تأخذ بالقوى المادية بالتركيز على ممارسة القوة الجسدية. أما النظرية الحديثة التي لها السيادة في الفقه الجنائي المعاصر فتأخذ بالضغط والإكراه الإرادي، دون تركيز على الوسيلة، وإنما على نتيجة متمثلة في إجبار إرادة غيره بوسائل معينة على إتيان تصرف معين (إبراهيم، 2004).

وقد عرّف الدعيج وآخرون (2014) العنف بأنه: "سلوك يتم من خلاله استخدام القوة البدنية، أو استخدام الألفاظ، أو التصرفات غير اللائقة وبشكل يقع من خلاله أذى بدني أو نفسي أو معنوي للآخرين، وهو سلوك ناتج عن عملية خلل في التنشئة الاجتماعية للفرد".

أما عيد (1999) فقد عرّف العنف بأنه: "الجرائم التي تستخدم فيها أية وسيلة تتسم بالشدة للاعتداء على شخص الإنسان أو عِرضه، ولا يتحقق العنف في جرائم الاعتداء على الأموال إلا باستخدام الوسائل المادية".

ويتضح من التعريفات السابقة الخاصة بالجانب القانوني بأنها حصرت العنف في المساس بسلامة جسم المجني عليه، ما من شأنه إلحاق الإيذاء به والتعدي عليه.

وفي تعريف آخر للعنف فقد عرّفه لوكا (1993) بأنه مفهوم يدل على انفجار القوة التي تعتدي بطريقة مباشرة على الأشخاص وأمتعتهم، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، من أجل السيطرة عليهم عن طريق القتل أو التحطيم أو الإخضاع أو الهزيمة.

أما محفوظ (2005) يعرّف العنف بأنه الإيذاء باليد أو باللسان، أو بالفعل أو بكلمة، في الحقل التصادمي مع الآخر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون فعل العنف والإيذاء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي. فلا يخرج في كلا الحالتين من ممارسة الإيذاء سواء باللسان أو اليد.

تعريف العنف إجرائياً: إيذاء جسدي أو نفسي أو معنوي، يقوم به فرد أو مجموعة ضد فرد أو مجموعة أخرى.

إلا أن حصر التعريفات السابقة لمفهوم العنف لم يتمكن من تحديد الفروقات الدقيقة بين العنف وبين المفاهيم الأخرى المتداخلة معه، كما في حالة العدوان أو الإرهاب، وكما ذكر سابقاً في الدراسة موقف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب من تعريف الإرهاب وتضمينه العنف كأساس لهذا التعريف.

وعلى المستوى الواقعي يتداخل مفهوم العنف مع مفهوم العدوان بحيث من الصعوبة بمكان تحديد الاختلافات الدقيقة بين المفهومين، فالعدوان هو نشاط يسعى من خلاله شخص أن يحدث أذى جسمانياً أو ألماً فيزيقياً لشخص آخر، يكون مدفوعاً إلى تجنب هذا السلوك، أو أنه سلوك يحاول أن يحقق هدفاً معيناً يتحدد في إيذاء شخص آخر (الطراح، 2004).

أي أن العدوان من المفاهيم العامة التي تستوعب غيره من أنواع السلوك الإنساني، فالعنف هو السلوك البارز والظاهر لميل الإنسان الفرد أو الجماعة الكامن للعدوان. ويتضح مما سبق بأن العنف يعد واحداً من الظواهر المجتمعية السيئة والخطيرة والتي تهدد أمن المجتمع واستقراره ككل، الأمر الذي يتطلب العمل من مختلف المواقع لإنهاء أسبابه والقضاء على موجباته، وتفكيك بيئاته المسببة له.

2.2 التفسيرات النظرية لارتكاب العمالة الوافدة لجرائم العنف:

يسهم استعراض بعض الاتجاهات النظرية التفسيرية في تشكيل مدخل نظري لهذه الدراسة. والتي يمكن أن تسهم في فهم جرائم العنف لدى العمالة الوافدة في دولة الكويت، وقد استند هذا المدخل النظري على عدة قضايا منها:

1- تتأثر جرائم العنف لدى العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي بمجموعة من العوامل المتداخلة، وتحديد مدى تأثير هذه العوامل على مستوى التحليل أمر هام للتعرف على أي العوامل أكثر تأثيرا.

2- هناك أربعة مستويات لتحليل العنف لدى العمالة الوافدة تسير من النطاق الضيق للتحليل إلى النطاق الأوسع والتي تشمل العوامل الشخصية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل القانونية، والعوامل الثقافية.

3- إن حجم جرائم العنف لدى العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي يعكس ما يسود المجتمع ككل من عنف سواء على مستوى الأفراد والمؤسسات أو النظام ككل.

وفيم يلي عرض لأهم النظريات المفسرة لموضوع الدراسة من عدة جوانب.

نظرية الاغتراب

أكدت نظرية الاغتراب على فكرة مفادها، أن العنف والانحراف يزداد لدى الجماعات التي تتسم تفاعلها بالانعزالية واللامعيارية، وحسب هذه النظرية فأن الأفراد الذين يرتكبون جرائم العنف هم أشخاص يفتقرون إلى العلاقات الشخصية المتبادلة، ويعانون من فشل في اكتساب تلك العلاقات، وهم وحيدون ومنعزين عاطفيا ولا ينتمون إلى جماعات أولية خاضعة للقانون، كما يشعرون بعدم الأمن وبأنهم غير محبوبين أو مرغوب فيهم، ويتسمون بالعدائية والعدوانية. ويمكن تطبيق نظرية الاغتراب على العمالة الوافدة وارتكابها لجرائم العنف بأن هذه العمالة مغتربة عن بلادها وأعمالها لأسباب موضوعية، كما يؤدي ذلك إلى اغترابهم عن الطبيعة وعن ذاتهم، ومعنى ذلك أن العمل يعد شيئا خارجيا عن العامل الوافد وليس جزءً من طبيعته، مما يخلف عنده شعورا بالبؤس

وبعدم الرضا فلا يستطيع أن ينمي بحريته طاقاته الفسيولوجية أو العقلية، ويفقد حريته واستقلاله الذاتي ويصبح ملكا للغير أو عبداً للأشياء المادية (Frank, 1980).

نظرية هيرشي في الضبط الاجتماعي

أكد هيرشي (Hirshi, 1969) في نظرية الضبط الاجتماعي على الرابطة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، أي روابط الأفراد بالمجتمع المحيط بهم، وأفترض أن المجتمع المحيط يؤثر على انضباطه أو انحرافه، وأن درجة الإحساس بالآخرين ومشاعرهم ومشاكلهم هي التي تقوي الارتباط بهم، وتمنع من التصرف بطرق مغايرة لتوقعاتهم، وقد افترض هيرشي أن الروابط الاجتماعية بين الأفراد تتكون من عدد من العناصر، والتي من أهمها:

عنصر المشاركة أو الانغماس: حيث يؤكد هيرشي في هذا العنصر على أوقات الفراغ من حيث أنه إذا لم تستغل أوقات الفراغ في أمور إيجابية فإنه من المتوقع أن تزداد حالات العنف والانحراف، وهذا ينطبق على العمالة الوافدة التي لديها الكثير من أوقات الفراغ بعد انتهاء فترات العمل أو خلال عطل نهاية الأسبوع، وخاصة أن معظم أفراد العمالة الوافدة هم ممن يتركون أسرهم في مواطنهم ويعيشون بشكل منفصل عن أسرهم، وأن نسبة كبيرة منهم من فئة العزاب، وهؤلاء بالطبع ليس لديهم علاقات أسرية أو اجتماعية ومن المتوقع أن يكون لديهم وقت فراغ كبير غير مستغل بشكل جيد مما قد يشغلوه في أعمال سلبية أو يعرضهم لارتكاب أعمال عنف في المجتمع.

عنصر الارتباط: يؤكد هيرشي في هذا العنصر على ارتباط الفرد بأسرته والأشخاص المحيطين به، وعلاقته مع هؤلاء تعمل كوقاية له من الانحراف والجريمة، ومن الملاحظ كما تم ذكره أن معظم العمالة الوافدة في دولة الكويت هم ممن تركوا أسرهم وأقاربهم وجاءوا بشكل منفرد، مما يضعف ارتباطهم بأسرهم وأهلهم فتضعف الرابطة الأسرية وهذه قد تؤدي الى ارتكاب السلوكيات المنحرفة والعنيفة.

عنصر الاعتقاد: يشير هيرشي أن المعتقد يحرك الضمير، فالاعتقاد بأخلاقيات المجتمع وقيمه وقوانينه وأنظمته يقوي من ارتباط الفرد بالمجتمع مما يمنعه من الوقوع في

الانحراف والجريمة، وضمن هذا المنظور فإن العمالة الوافدة الموجودة في دولة الكويت كانت تخضع قبل قدومها للدولة لقوانين مختلفة عما هو موجود في الكويت، وكانت تنتمي لمذاهب ومعتقدات دينية مختلفة، فكثيرا من معتقداتهم تتيح ما تحرمه الشريعة الإسلامية، – وخصوصاً العمالة من الدول في شرق أسيا والتي تشكل السواد الأعظم من العمالة الوافدة في دولة الكويت– هذا الأمر يجعل الكثير من العمالة الوافدة عرضة للانحراف، وهذه الأمور قد تؤثر في مدى تمسك والتزام العامل الوافد في دولة الكويت بقوانين وأنظمة الدولة وقيم المجتمع الكويتي، مما يضعف عملية الارتباط بالمجتمع الكويتي وتشريعاته وأنظمته وقيمه الأخلاقية.

وتبعا لهذه النظرية فهنالك ثلاث أنماط من الضبط يمكن من خلالها ضبط العنف المرتكب الذي تقوم به العمالة الوافدة، وهي:

1. الضبط المباشر: وهو أسلوب ظاهري يشير إلى الضوابط الخارجية التي توضع أمام الفرد، مثل القوانين الرسمية التي تحرم أنواعا معينة من السلوك العنيف في صور العقاب.
2. الضبط غير المباشر: وهو يركز أساساً على الارتباط العاطفي بالوالدين وبأشخاص محافظين لا صلة لهم بالعنف، وتعتبر الأسرة من أهم مصادر الضبط، ويعمل الارتباط العاطفي بالوالدين على توجيه السلوك. ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية الأسرة كمؤسسة أساسية في عمليات التنشئة الاجتماعية وإعداد الأفراد للحياة الاجتماعية، فالأسرة تقوم بدور أساسي في بناء أعضاء فاعلين ومنضبطين في سلوكهم اليومي في المجتمع، شريطة أن تكون هذه الأسرة متماسكة ويتمتع أفرادها بالعلاقات الاجتماعية الحميمة، فقد أشار علماء نظرية التنشئة الاجتماعية إلى ذلك من أمثال هيرشي (Hirschi, 1969) وناي (Nye, 1958) .
3. الضبط الذاتي: وهو يشير إلى الشعور الذي يكون لدى الفرد والذي يعمل على توجيه سلوكه، فعندما تندمج القواعد والقوانين في نفس الفرد تصبح جزءاً منه وفي هذه الحالة نجده يطيع القانون ليس لأن انتهاكه شيء غير شرعي ولكن لأن القانون هو

الشيء الصحيح الذي يجب أن نتمسك به (رمسيس، 2002). ففي حالة الضبط الذاتي نجد أن إحساس الفرد وشعوره هو الذي يوجه سلوكه، وبذلك يصبح القانون الذي ينظم السلوك ثانوياً، وبذلك كلما زاد الضبط الذاتي لدى الفرد قل تأثير الضبط الخارجي على السلوك العنيف المتوقع حدوثه (عبادة، وأبو دوح، 2008).

نظرية الأنومي:

ترتكز هذه النظرية على رفضها لتفسير الجريمة تفسيرا نفسيا أو بيولوجيا أو أي تفسير يبتعد عن الركن الاجتماعي، وذلك تجنبا للوقوع في التفسيرات الغائية أو الاعتماد على العوامل الدخيلة في تفسير الجريمة، وقد طور هذه النظرية العالم الفرنسي أميل دوركايم (Durkheim)، حيث يؤكد دوركايم على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية وينتشر وجودها في سائر المجتمعات البشرية، ولكنها في الوقت نفسه ليست سوية، حيث تكمن المشكلة في ارتفاع معدلاتها في زمن معين أو مجتمع ما (Clemens and Dinitz, 2010). وعموما فإن دراسة دوركايم عن التغير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية قد انتهت للقول: بأن كثافة السكان المرتفعة في منطقة معينة بفعل الهجرة تؤدي إلى تنوع المهن وتعدد الأعمال والأدوار، الأمر الذي يفضي إلى تكوين تشكيلة مختلفة للسكان مغايره نوعيا للتركيبة الاجتماعية السابقة في المجتمع، وفي هذه الحالة فإن المعايير الثقافية في المجتمع تبدأ بالضعف والتلاشي ويضعف قدرتها على ضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتوجيههم نحو القيم والممارسات التي يدعو لها المجتمع، وقد لاحظ دوركايم أن المعايير الثقافية والاجتماعية تفقد ما لها من قوة عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيرا سريعا، مما يخلق حالة من الأنومي التي يصحبها ازدياد في حجم الجريمة (دوركايم، 1988)، والملاحظ أن نظرية دوركايم تقوم على فرضين هما: (Giddens, 2002)

1- كلما زاد التماثل بين أعضاء الجماعة كلما زاد تماسكهم معا.
2- وكلما قوي التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للجريمة والسلوك المنحرف.

وتعد نظرية الأنومي (اللامعيارية) من النظريات المهمة التي يمكن أن تساهم في تفسير الظاهرة محور البحث، "حيث تفسر هذه النظرية العنف المرتكب من قبل العمالة

الوافدة من خلال المفاهيم المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، والبناء الاجتماعي، وتقسيم العمل الاجتماعي، وحالة الأنومي. فالمجتمع عندما يزداد تطوراً تزداد درجة تقسيم العمل، ويزداد نظامه تعقيداً، فتنشأ حالة من آلافتقار إلى التكامل والتلاؤم المتبادل بين الوظائف المختلفة، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد التمايز أو اللاتجانس بين أعضاء المجتمع، وينقص من قدرتهم على تحقيق التضامن وخلق اتصالات ايجابية بينهم، كما يضعف القوى الاجتماعية، ويسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي مغزاها في نفوس الأفراد، وهذه هي الحالة التي يصل إليها المجتمع فيما يطلق عليه الأنومي وهي حالة تتصف عموماً بفقدان المعايير والافتقار إلى القواعد الاجتماعية" (الوريكات، 2008).

نظرية الفرصة The Opportunity Theory

تبعا لهذه النظرية وفي ضوء أفكارها يمكن التنبؤ بحدوث جرائم العنف في دولة الكويت بسبب حجم العمالة الوافدة الضخم وتركزها في أماكن معينة، وبسبب ضخامة الأعمال والاستثمارات التجارية، ويتضح أن أعمال العنف مرتبطة بتوفر الفرص المهيأة لارتكابها، وعند غياب هذه الفرص أو تشديد الحراسة يمكن التنبؤ بقلة حدوث أعمال العنف وندرتها ((Cloward and Ohin, 1960). أما عن مدى توظيف هذه النظرية في هذه الدراسة فإنه يمكن القول أن أنماطاً عديدة من السلوكيات المنحرفة والعنيفة التي يشكل الوافدين للعمل في دولة الكويت طرفا فيها، يمكن فهمها في ضوء نظرية الفرصة، حيث أن طبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمع الكويتي، والتي بحمد الله عز وجل ما زالت تقوم على حسن النية وافتراض قيام الآخرين بالأعمال الخيرة والحسنة، قد ساهمت بشكل غير مباشر في وقوع المواطنين الكويتيين كضحايا لبعض مرضى النفوس من العمالة الوافدة لتحقيق أعمال منحرفة وإجرامية.

ووفق نظرية الفرصة فأن الجريمة ظاهرة حضارية من أحد جوانبها، فقد أشار (Herbert, 2002) إلى وجود علاقة طردية بين التحضر والإجرام، ويعود ذلك إلى اكتظاظ المناطق الحضرية بالسكان الذين يتصفون بضعف تجانسهم فضلا عن تعقد

الحياة في هذه المناطق، ويترتب على هذه العلاقة تميز في شكل الجريمة ومضمونها وتوزيعها المكاني والزماني (Crawford, 1998). ولاسيما أن دولة الكويت ومدنها الرئيسة تعد حالياً مركزاً للفعاليات الاقتصادية طوال العام، حيث تحولت إلى مناطق جاذب للزائرين والوافدين وغيرهم من داخل الدولة أو خارجها، وقد صاحب ذلك حدة التباين بين سكانها نتيجة الهجرة إليها بمعدلات كبيرة ، لتصبح مسرحا للكثير من الجرائم المتنوعة التي هي في الحقيقة انعكاس صادق وتعبير صريح للتغيرات التي حدثت في المدن الكويتية تحت تأثير عملية التحضر السريع، ومن هذا المنطلق فان دولة الكويت تواجه تحديات أمنية داخلية مستمرة طالما أن عوامل الجذب الاقتصادي والاجتماعي مشجعة للتركز السكاني والإقامة فيها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد السكان من مختلف الجنسيات وزيادة عدد الجرائم وتنوعها في المنطقة وفي فترات زمنية معينة في السنة وتركزها في أماكن محددة والتي تشهد نشاطاً اقتصاديا كبيرا مثل مدينة الكويت والجهراء وغيرها، وطبيعي فإن هذه الجرائم بحاجة إلى دراسة أسبابها ومعرفة حجمها ونوعها وخصائص مرتكبيها، لإيجاد الحلول الإجرائية العلمية للحد أولا من هذه المشكلة ومن ثم القضاء عليها مستقبلاً.ترى هذه النظرية أن فرص ارتكاب الجرائم غير متساوية في المجتمع، مثلها في ذلك فرص الانحراف والجريمة في السلوك السوي، فالجريمة تحدث وفق هذه النظرية حينما تتوافر فرصة حدوثها (Clemens And Simon, 2010)، وقد تأسست هذه النظرية أولا على يد " كلاورد وأوهلين" Cloward and Ohlin عام 1960، ومن ثم تم تطوير هذه النظرية للتناسب مع التوزيع المكاني للجريمة، ووفق ذلك فإنه كما تختلف فرص ارتكاب الجريمة من شخص لأخر، فإن الجريمة أيضا يختلف فرصة ارتكابها من مكان لأخر، بحسب ما يمكن توفر الفرص لارتكاب الجريمة في المكان، وقد وجد كل من هربرت وهايد Herbert and Hyde سنة 1986، أن بعض الأماكن تجذب المجرمين أكثر من غيرها، وأن الجريمة يحب أن تدرس من أربعة أبعاد هي: القانون، والمجرم، والهدف، والمكان (السمري، 2009). وأشار "كوك" Coocke عام 1986، بأن حدوث الجريمة في مكان وزمان محددين، يتطلب توافر أهداف يحققها الأشخاص من

خلال ارتكابهم الجريمة، وأشخاص لديهم دوافع لارتكاب الجريمة، وغياب الحماية الكافية التي تتمثل في الشرطة أو الضبط المجتمعي أو الذاتي للفرد (Gennaro and Ronald, 2004).

ومن خلال ذلك نرى أن نظرية الفرصة أسهمت في تكوين فكرة أن الفرصة في حد ذاتها بنية اجتماعية، مما يعني أن السلوك الاجتماعي للأفراد يعرضهم ويعرض ممتلكاتهم لخطر الجريمة، وأن أدوات الضبط وغيرها من الأنشطة في المجتمع تعمل على تقليل حجم الجرائم التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع.

نظرية الاختلاط التفاضلي (سذرلاند) Sutherland

قدَّم العالم الأمريكي سذرلاند Sutherland عام 1939م نظرية المخالطة التفاضلية أو المغايرة؛ بهدف تفسير شكلين من أشكال الجريمة، الأول لتفسير أسباب اختلاف معدلات الجريمة باختلاف الجماعات، والثاني لتفسير الجريمة الفردية، وهي التي يرتكبها الأفراد دون الجماعات، والشكل الأخير هو ما يهمنا في هذا المقام، حيث يُرجع "سذرلاند" سبب الجريمة الفردية إلى (المخالطة الفاصلة) Differential Association، وتفترض هذه النظرية عدة افتراضات منها أن السلوك الإجرامي مكتسب وغير موروث، ويتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الاتصال والتفاعل مع الأشخاص الآخرين، ومن خلال استخدام الكلمات والإشارات، وأن الجزء الأساسي من عملية تعلم السلوك الإجرامي يتم تعلمه في الجماعات الأولية التي يرتبط فيها الفرد بعلاقات أولية وثيقة، كما أنه يرتكب السلوك الإجرامي عند مخالطته لأنماط إجرامية أكثر من مخالطته للأنماط غير الإجرامية، ويتوقف ذلك على مدة تعرض الفرد للأفكار الإجرامية ومدة وكثافة المخالطة لمرتكبي السلوك الإجرامي، مع التأكيد بأن طريقة تعلم الفرد للسلوك الإجرامي لا تختلف عن طريقة تعلمه للسلوك السوي (Sutherland and Cressy, 1974,)).

ويرى سذرلاند أن احتمال لجوء الشخص إلى السلوك الإجرامي يزداد إذا اختلط بجماعة من الناس تسودها الميول الإجرامية (الوريكات، 2008) وبانفصاله عن الجماعات التي يسودها الحرص على احترام القانون، وهذا الاختلاط بمجموعة من

المجرمين هو الذي يدفع الفرد إلى تعلم السلوك الإجرامي والقيام به، على اعتبار أن السلوك الإجرامي يُتعلم عن طريق التعامل مع أشخاص آخرين تجمعهم علاقات ودية وثيقة (التويجري، 2011).

يتضح من تلخيص الأفكار السابقة والتي قامت عليها نظرية سذرلاند أنها تنظر إلى العنف على انه سلوك يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعي المختلط به ، وانه كلما زادت درجة التقارب بين الفرد ومحيط المخالطة الضيق زادت أمكانية التعلم والاقتناع للسلوك العنفي، وحسب هذه النظرية فإن مجتمع العمالة الوافدة في مكان السكن والعمل هي أكثر المحيطات التي يتعلم منها العامل الوافد بحكم تفاعله المستمر والمتكرر معها، وفي هذا المحيط يقضي العامل الوافد جل وقته وبالتالي فهو أكثر المحيطات الضيقة تأثيراً على سلوكه، وبناءاً على ذلك فان العنف يكون نتيجة لمخالطة بعض الأفراد، كونها وسطاً اجتماعياً يتفاعل فيها الفرد، وهو مجتمع محدود وضيق الأمر الذي قد يؤدي إلى تناقل الأفكار بين العمال الوافدين خصوصاً الذين قد يكونون لديهم ميول سابقة للعنف، أو ممن هم في بداية الخروج من الطريق السوي.

نظرية الإحباط

من بين الاتجاهات النظرية التي تفسر جرائم الوافدين في دولة الكويت، الاتجاه القائم على فرضية الإحباط، ففرضية الإحباط تفسر جرائم العف المرتكبة من قبل الوافدين من خلال وعي وشعور هذه العمالة بالإحباط والحرمان، الذي يعني الخطر والتهديد لإشباع حاجاتهم الأساسية، ومن ثم فإنه إذا تعذرت أو فشلت أمام هؤلاء مسالك التعبير عن هذا الخطر وتغييره بالوسائل السليمة المشروعة، استثيرت في نفسه النزعة إلى ارتكاب الجرائم وخاصة جرائم السرقة والتزوير والاعتداء على المال العام، للتعويض عن الفشل في تحقيق الأهداف، وهي هنا العوائد المالية والذي يسعى معظم العمالة الوافدة لتوفيرها (السمري، 2009م).

وتتعدد مصادر الإحباط المؤدي إلى العنف لدى العمالة الوافدة، فقد يكون مرده إلى المجتمع الذي يعيش فيه العامل الوافد، أو لعدم قدرته على إشباع حاجة من حاجاته

الأساسية، وفي هذا الصدد يشير (وليامز ومارلين، 1996) إلى أن مشاعر الإحباط التي تهيمن على الأفراد مرجعها إلى عدم إشباع حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في الحاجة إلى المال، والاستقلال والزواج وبناء أسرة والعمل والشعور بالأمن الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الشعور بالإحباط في ظل عدم تحقيق هذه الحاجات لدى العمالة الوافدة يولد لديهم أفكارا منحرفة تدفعهم نحو العنف، أو بالأحرى نحو المجتمع وقيادته وأنظمته التي يعتبرها الأفراد مصدر هذا الإحباط.

ومن العوامل التي تجعل العمال الوافدين مستهدفين للانجذاب نحو ارتكاب أعمال العنف هو الشعور بأن معاييرهم وقيمهم الحضارية التي اعتادوها لم تعد كافية لإعطائهم ما يرضيهم، الأمر الذي يؤدي بهؤلاء الأفراد إلى الإحباط وتبني أفكار جديدة قد تكون مغايرة أو متعارضة مع أفكار مجتمعه، مما يدفعه إلى تبني أفكار متطرفة، وبالتالي الوقوع في العنف والجريمة.

ويمكن القول بأن الإحباط عامل مهم في إحداث الجريمة لدى العمالة الوافدة في دولة الكويت، حيث أن للإحباط علاقة كبيرة بالاضطرابات النفسية والسلوكية التي يمكن أن تظهر لديهم، فإذا ما أتيح للعامل الوافد المحبط فرصة للتعبير عن اضطراباته وتهدئة غليانه النفسي الذي يعيش فيه، فإنه يعبر عنه بطرق مختلفة مثل العدوان والعنف، وبهذا يتضح أن أعمال العنف التي يرتكبها العامل الوافد الناجمة عن الإحباط يرجع لعدة عوامل منها:

1- إحباط معايير وأفكار وتقاليد وعادات المجتمع للأفراد الذين لا يطبقون هذه آلافكار والمعايير أو يرفضونها.
2- إحباط الحاجة إلى الدور، بأن يكون للأفراد شخصية مستقلة لها دورها في المجتمع.
3- الإحباطات الناتجة عن عدم الإشباع الاقتصادي وإشباع الحاجات الشخصية للأفراد. (عبد العزيز، 2009)

وقد حددت هذه النظرية أربعة عوامل تتحكم في العلاقة بين الإحباط وجرائم العنف وهي: (الوريكات، 2008)

أ . الاستثارة:

تتأثر قوة الاستثارة الإجرامية بعدد الخبرات الباعثة على الإحباط فالعلاقة بين هذه الخبرات والجريمة علاقة طردية، وهذه العلاقة تتأثر بمتغيرات ثلاثة متداخلة هي: قوة المثير الباعث على الإحباط ، درجة إعاقة الاستجابة وتكرار الاستجابة المحبطة.

ب . كف الأفعال الإجرامية:

في بعض الظروف تتحول الاستجابة الإجرامية المعلنة إلى استجابة غير معلنة ووفقاً لنظرية دولار فإن توقع العقاب في المتغيرات الأكثر فعالية في تحويل الاستجابة الإجرامية المعلنة إلى استجابة غير معلنة، أي حالة من الشعور بالعداء أو الكراهية وبالتالي كلما زاد احتمال توقع العقاب زاد تبعاً لذلك مقدار الكف لهذا الفعل.

جـ . الإزاحة:

توضح النظرية أن الأفراد يلجئون إلى توجيه ارتكاب الجريمة أو العدوان إلى جهات أخرى غير الجهة المسؤولة عن الإحباط وذلك إذا ما توقع من الجهة الأولى العقاب.

د . التنفيس العدواني:

التنفيس يعني إفراغ الشحنة الانفعالية الآتية من الإحباط، لذلك وفقاً لهذه النظرية فإن كف العمل الإجرامي أو منعه يؤدي إلى الإحباط، وبما أن الإحباط يؤدي للعدوان فإن كف العدوان يحدث استثارة عدوانية من جديد، وتصبح النتيجة عكسية في حالة إفراغ العدوان، ذلك أن إفراغ العدوان يمنع الإحباط الأمر الذي يقود إلى خفض الاستثارة العدوانية.

وترى هذه النظرية أنه إذا اعتبرنا قوة الإحباط ثابتة فإنه بقدر ما يكون توقع العقاب على عمل عدواني بعينه أكبر، فإن الميل للقيام بذلك العمل يتناقص، أما إذا افترضنا أن

توقع العقاب ثابتا فإنه بقدر ما تشتد قوة الإحباط تشتد إمكانية حدوث العدوان (السمري وآخرون، 2010).

2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة:

أولاً- الدراسات العربية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً للدراسات السابقة التي تناولت واقع العمالة الوافدة في المجتمعات الخليجية من أوجه عدة، ومن ضمنها واقع العنف والجريمة المرتبط بالعمالة الوافدة.

دراسة (العبدولي، 2014) بعنوان "**المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في القيادة العاملة لشرطة إمارة أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة**"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة، وأهم الإجراءات والأساليب المساعدة للوقاية من الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي، وكذلك التعرف على أبرز المعوقات التي تواجه جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي للحد من جرائم العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي، والكشف عن أهم الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحوها باختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية. استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وتم اختيار عينة عشوائية حصصية ممثلة من مجتمع الدراسة عددها 1252، تم اختيارها من جميع الإدارات الرئيسة في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي وحسب الهيكل التنظيمي لها ،واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمستوى المشكلات الأمنية (4.09)، وتبين من نتائج هذه الدراسة أن المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة العمالة الوافدة قد أثرت بشكل كبير على تغيير العادات والقيم الايجابية بين أفراد المجتمع، وعملت على تعرض بعض

الأسر للانحرافات الأخلاقية. وأوضحت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة جاء بدرجة مرتفعة، وأن من أهم هذه المعوقات يتمثل في: التساهل في تطبيق العقوبات على مخالفي أنظمة استقدام وتوظيف العمالة الوافدة.

دراسة المشهداني (2013) بعنوان "**العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول**"، والتي هدفت إلى بيان الامكانيات في دول الخليج التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد نسبة العمالة الوافدة وتأثير ذلك على مستقبل هذه الدول من كافة المجالات، سواء كان على صعيد الجريمة أو على صعيد التنمية البشرية، استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على البيانات والإحصائيات المتوفرة عن أعداد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوزيعها على قطاعات العمل، واستخدمت أيضا بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل نسبة البطالة والفقر والجريمة ومعدل نمو القوى العاملة وغيرها، وقد أوضحت الدراسة أن إحلال العمالة العربية مكان العمالة الوافدة قد يساهم في انحسار كثير من أنماط الجرائم المنتشرة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، ومن حيث التنمية البشرية أوضحت الدراسة أن توظيف العمالة الوطنية في دول المجلس يصطدم بعدد من المعوقات تتطلب إستراتيجية ثابتة لتجاوزها. وأكدت الدراسة أنه لا يمكن لدول الخليج أن تتخلى كلياً أو جزئياً عن العمالة الأجنبية نظراً لأدوارها الاقتصادية والاجتماعية وبفضل المكانة السياسية وربما الثقافية لدولها حيث أصبحت هذه العمالة جزءاً من العملية الإنتاجية في دول الخليج، كما أكدت الدراسة أن السعي لإحلال العمالة الوطنية يتطلب بدايةً تنمية رأس المال البشري الوطني لإيجاد طاقات بشرية وطنية مدربة ومنتجة بأعداد كافية لمواجهة الاحتياجات القائمة والمتغيرة والمستقبلية.

دراسة محمد (2013) بعنوان "**الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها**"، والتي هدفت إلى بيان التحديات والانعكاسات التي تفرضها العمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي، واقتراح

سبل لوضع سياسات منهجية لمواجهة هذه التحديات. استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على البيانات والإحصائيات والمؤشرات المتوفرة عن أعداد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأوضح الباحث في دراسته أن العاملة الوافدة في دول مجلس التعاون أخذت تفرض تحديات جمة على أمن واستقرار هذه الدول، وذلك على أكثر من مستوى منها ارتباط الأعداد المتزايدة لبعض الجاليات الوافدة بتشكيل تكتلات أصبحت تمارس العنف الممنهج ضد المجتمعات العربية الخليجية، ما يحتم على المسؤولين اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة لوضع سياسات قادرة على مواجهة تفشي هذه الظاهرة. وأوضح الباحث أن من أهم الإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة ظاهرة تنامي العنف من قبل بعض العمالة الوافدة ما تمثل في السعي لتوطين العمالة المحلية في أكبر قدر ممكن من الوظائف، إضافة للسعي لتعريب الكثير من الوظائف بهدف إعادة التوازن الديموغرافي للطابع الإسلامي العربي لهذه الدول.

دراسة (الشهراني، 2011) بعنوان "**مصادر التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كما يراها الشباب الجامعي الخليجي الدارسين في الأردن**"، وهدفت الدراسة إلى معرفة مصادر التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد رصدت هذه الدراسة عدة مصادر للتهديد الأمني والتي من ضمنها مصادر التهديد المتعلقة بزيادة أعداد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، اتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة الإحصائي المستهدف من جميع الطلبة من دول مجلس التعاون الخليجي الدارسين في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، البالغ عددهم 9500 طالب وطالب. وتكونت عينة الدراسة من (470) طالب وطالبة تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية العنقودية تمثل ما نسبته 5 % من مجتمع الدراسة، أظهرت نتائج الدراسة بأن العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون قد أصبحت تشكل وضعاً مهدداً ومقلقاً، إذ بلغ حجمها ما يقارب العشرة ملايين عامل، وهو ما يشكل حوالي 70% من إجمالي حجم القوى العاملة في دول مجلس التعاون. وأوضحت نتائج

الدراسة أن زيادة العمالة الوافدة قد شكلت مصدر تهديد أمني رئيس على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، وأن العمالة الوافدة عملت على زياد أعداد الجرائم والتي من أكثرها جرائم المخدرات والإرهاب وجرائم العنف.

دراسة (الطويل، 2011) بعنوان "**الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للعنف المجتمعي**"، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب شيوع العنف في المجتمع الأردني من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، وتكونت عينة الدراسة من (486) طالباً وطالبة من طلبة جامعة الحسين بن طلال الموزعين على الكليات الثمانية، في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2010-2009. وتم تطبيق استبانة بعد التحقق من معايير الصدق والثبات لها، وقد أظهرت النتائج أن عاملي ازدياد أعداد العمالة الوافدة في الأردن، وفوضى الأسواق وعدم استقرار الأسعار جاءت في المراتب المتقدمة، كما أظهرت الدراسة أن عامل الواسطة والمحسوبية جاء من بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسببة للعنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، تلاه عاملُ التفكك الأُسري وتمرد الأبناء، ثم عامل البطالة. كما وأن رأي الطلبة تجاه العوامل المتعلقة بالعشائرية والقبلية ودورهما في شيوع العنف المجتمعي كان متدنياً، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05) في العوامل المسببة للعنف المجتمعي تُعزى لمتغيرات الجنس، والمستوى الدراسي، والمعدل التراكمي، في حين لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) تُعزى لمتغيرات مكان السكن، والإقليم، والكلية، ودخل الأسرة وحجمها، ومستوى تعليم الأب أو الأم.

دراسة سلامة والرامزي (2011) بعنوان "**الجريمة في الكويت: المعدلات-الأسباب-الآثار-الحلول، خلال الفترة 2005-2009**"، وهدفت الدراسة إلى بيان واقع معدلات الجريمة وأسبابها وآثارها وحلولها في دولة الكويت، وتناولت الدراسة معدلات وأسباب وآثار وحلول حول الجريمة في الكويت، حيث قامت الدراسة بتحليل البيانات الخاصة بهذا الأمر لكل من المواطنين والوافدين على حد سواء، وعلى الرغم من تناول هذه الدراسة لمظاهر الجريمة في الكويت ومعدلاتها وأسبابها بين كل من المواطنين

والجاليات الوافدة، إلا أن الجانب المعني في هذه الدراسة يتناول فقط ما رصدته الإحصائيات التي قدمتها الدراسة من مظاهر العنف الجسدي واللفظي المسجل ضد الأحداث من الوافدين، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هذا النوع من العنف هو الأعلى بين مختلف أنواع جرائم الأحداث من الوافدين، حيث أظهرت الإحصائيات أن هذا النوع من العنف الجسدي واللفظي حل في المرتبة الأولى بين أنواع القضايا المسجلة ضد الأحداث من الوافدين بنسبة بلغت (35,4%) من إجمالي القضايا للوافدين، وهو ما يعكس إمكانية امتداد هذه الظاهرة لدى هذه الشريحة عند تجاوزهم مرحلة الأحداث، وربما انتقال تلك الظاهرة معهم في مرحلة متقدمة من العمر.

دراسة (الجفناوي، 2008) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل اتجاهات ضباط المؤسسات الإصلاحية نحو المهددات الأمنية في المجتمع الكويتي، والتعرف على أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والديموغرافية المرتبطة في الأمن في المجتمع الكويتي، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي. وتكون مجتمع وعينة الدراسة من كافة ضباط المؤسسات الإصلاحية في دولة الكويت، وتم مراعاة توزيعهم حسب العمر، وسنوات الخبرة ، والمؤهل العلمي ، والرتبة. وبلغ العدد الكلي لمجتمع الدراسة 80 ضابطا. وقد تم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية بواسطة استبيان أعد لهذه الغاية، وقد اشتمل الاستبيان على جزئين، الأول اشتمل على البيانات الأولية لأفراد العينة"خصائص أفراد العينة"، والثاني اشتمل على مقياس اتجاهات أفراد العينة. وتتلخص نتائج هذه الدراسة في: إن العمالة الوافدة في دولة الكويت أكثر ارتكابا لجرائم العنف والسرقة والاعتداء على الأشخاص والممتلكات من المواطنين الكويتيين، كما أن البطالة بين العمالة الوافدة تعتبر من العوامل الرئيسة لارتكاب جرائم العنف والقتل والاعتداء على الآخرين، وتتركز الفئة الإجرامية بالمرحلة العمرية فوق 25 سنة، وأن أكثر مرتكبي جرائم العنف هم من الرجال من العمالة الوافدة.

دراسة (جميل، 2007). بعنوان "**العنف الاجتماعي: دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي: مدينة بغداد نموذجاً**"، واقتصرت عينة الدراسة على الراشدين من ثلاثة

مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة (المستوى المتدني والمتوسط والراقي)، أشارت النتائج إلى أن العنف يشيع داخل المجتمع بدرجة عالية، مؤكدة على دور الأوضاع الاقتصادية المتدنية في إشاعة العنف، وأوصت الدراسة بضرورة تبني مضامين قانونية تنبذ العنف، وتضع الجزاءات الواضحة على من يمارسها، وأهمية رفع مستوى المهارات التربوية للأسرة، وأهمية حرية إبداء الرأي، وضرورة رفع المستوى المعاشي للمواطنين.

دراسة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (2008) بعنوان "**العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي: تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وسياسات مواجهة سلبياتها**"، وهدفت الدراسة إلى بيان واقع التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي. واعتمدت الدراسة على المصادر الأولية والإحصائيات الصادرة من وزارات الداخلية الخاصة بتطور أعداد العمالة الوافدة في دول الخليج العربي وقد أكدت هذه الدراسة أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها دول المجلس في الحد من العمالة الوافدة، إلا أن مجلس التعاون مازال يفتقر إلى وجود إستراتيجية شاملة يمكنها أن تحد من تفاقم الآثار السلبية الناجمة عن العمالة الوافدة، وهو الأمر الذي ينسحب على معظم دول المجلس. وقد عرضت الدراسة تجربتين من تجارب دول مجلس التعاون في مجال وضع برامج عمل فاعلة للحد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الوافدة، وهما تجربتا: مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، حيث أشارت التجربة البحرينية إلى ضرورة استحداث برامج جديدة لمكافحة الجريمة والمظاهر الدخيلة على المجتمعات الخليجية، إضافة لظاهرة البطالة وغيرها من الظواهر التي صاحبت قدوم العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، عبر إعداد خطط وسياسات تساهم في الحد من تفاقم هذه الظواهر السلبية، وتخصيص برامج تدريبية خاصة للمواطنين حول آلية التعامل مع الثقافات المختلفة التي طرأت على المجتمع الخليجي ذو الطابع الإسلامي العربي.

دراسة الزهراني (2005) بعنوان "**أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي: دراسة ميدانية على ضباط شرطة مدينة الرياض ونزلاء إصلاحية "حائر" من المحكوم عليهم**

من العمالة الوافدة"، والتي هدفت إلى تحليل أثر العمالة الوافدة على كافة أوجه الجرائم التي تناولتها الدراسة، مع التركيز على جرائم العنف، التي تم تناولها بالتحليل وبيان علاقتها مع متغيرات الدراسة الأخرى، وهدفت أيضا إلى التعرف على أسباب ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم الجنائية. وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من ضباط الشرطة ومن نزلاء إصلاحية الحائر في مدينة الرياض من المحكوم عليهم من العمالة الوافدة، وتكونت عينة الدراسة من 82 ضابط شرطة تم اختيارهم بطريقة المسح الشامل لمجتمع الدراسة، أما عينة نزلاء إصلاحية الحائر فتكونت من 350 نزيل من المحكوم عليهم من العمالة الوافدة. أوضحت نتائج الدراسة فيما يتعلق بمساهمة مجتمع العمالة الوافدة في زيادة جرائم العنف أن ما نسبته (93.9%) من أفراد عينة الدراسة قد أيدوا هذا الاتجاه من حيث أن العمالة الوافدة تعمل على زيادة معدل جرائم العنف في المجتمع السعودي، وأن من أهم أسباب ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم الجنائية يتمثل في الحاجة للمال، والإغراء وإتباع الشهوات، وأصدقاء السوء، والجهل بالأنظمة والتعليمات والقوانين السعودية.

وفي دراسة تحليلية أجراها (الوادعي، 2004) بعنوان "**آثار المتخلفين من الوافدين للحج والعمرة والزيارة على الأمن**"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الحقيقية لتخلف البعض في المملكة العربية السعودية أثناء فترة الحج والعمرة، والجنسيات الأكثر شيوعا بين المتخلفين، والجنسيات الأكثر خطرا على أمن البلاد، وأخيرا الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه رجال الجوازات في القضاء على مشكلة التخلف. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لجمع المعلومات المتعلقة بمشكلة المتخلفين والذين يجدون الدعم من العمالة الوافدة منذ قيامها وما يتعلق بها، هذا بالإضافة إلى جمع المعلومات عن آثار تلك المشكلة، حيث تم تصميم استبانة وزعت على عينة عشوائية من منسوبي جوازات منطقة مكة المكرمة وذلك للحصول على إجابات للأسئلة التي تضمنت الاستبيان والخاصة بموضوع الدراسة. أوضحت نتائج الدراسة بأن المتخلفين من الوافدين للحج والعمرة يقومون بأعمال العنف في المجتمع السعودي والمتمثلة في

الضرب والاعتداء على الأشخاص والمنازل للحصول على المال، والقيام بأعمال أخرى مثل السرقة والتسول والنشل، وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيس لتخلف بعض المتخلفين هو سبب اقتصادي، ووجود أشخاص يدعموهم من العمالة الوافدة، حيث يسعى هؤلاء إلى جمع الثروة والحصول على المال لأن ذلك هدفهم الأساسي، وهم يحصلون على المال بأي طريقة كانت، وأوضحت الدراسة أن أهم المعوقات التي تواجه رجال جوازات مكة المكرمة في مكافحة جرائم العنف هي : عدم مناسبة الإمكانيات، وعدم توافر الحوافز المعنوية والمادية، وعدم استخدام التقنية الحديثة. هذا بالإضافة إلى عدم تعاون المواطن والمقيم في الإبلاغ عن المتخلفين، أو عن الجرائم المرتكبة من قبلهم، سواء كانت جرائم العنف والاعتداء على الأخرين بالضرب وترويج مخدرات، أو أعمال النصب والنشل، والسرقات، أو التزوير أو غيرها.

وأجرت (المراشدة، 2002). دراسة بعنوان: "**العمالة الوافدة والجريمة في الأردن**"، دراسة ميدانية، هدفت إلى التعرف على حجم واتجاهات الجريمة لديهم، وأنماط وأشكال الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وأهم خصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية. حيث تكون مجتمع وعينة الدراسة من (338) من المحكومين وموقوفين من العمالة الوافدة والمودعين في مراكز الإصلاح والتأهيل في قفقفا، بيرين، السلط، سواقة، الجويدة، النساء، الكرك، ومعان. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أن أكثر الجرائم المنتشرة في مجتمع العمالة الوافدة مرتبة تنازلياً هي: جرائم السرقات، المخدرات، الشيك بدون رصيد، هتك العرض، القتل العمد، الشروع بالقتل، إيذاء أجسام الآخرين، التزوير، الزنا، النصب والاحتيال. وأنة كلما ازدادت مدة الإقامة في الأردن للعامل الوافد كلما زاد الميل نحو ارتكاب الجريمة وقد تبين بأن الجرائم على اختلاف أنماطها وأشكالها تنتشر في المدن أكثر من انتشارها في التجمعات البشرية الأخرى والأحياء الشعبية. أوصت الدراسة بضرورة التشديد على إجراءات دخول العمالة الوافدة بشكل صارم وحازم من قبل وزارة العمل، والعمل على إنشاء شبكة معلومات متجانسة موحدة عن العمالة الوافدة، بحيث تشكل قاعدة معلومات من جانب الجهات المعنية بجمع البيانات.

دراسة (الشهراني، 2007)، وعنوانها "**العمالة الأسيوية وأثرها على الأسرة بالمجتمع السعودي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الاستعانة بالعمالة الأسيوية النسوية على بعض الأسر السعودية، وبعض حالات الأحداث المتواجدين بدار الملاحظة بمدينة الرياض**"، أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن أغلب الأطفال في الأسر قد تعرضوا للعنف بشكل أو بآخر من قبل العمالة الوافدة العاملة داخل الأسرة، وتعرضوا للمعاملة السيئة من قبل الخادمة، وأظهرت الدراسة أن للعاملة الوافدة دور في انحراف الأحداث، كما أنهم كانوا يشعرون بالخوف من العقاب من قبل الخادمة في الأسرة ، وأنهم لا يشعرون بالحب تجاه الخادمات العاملات داخل الأسرة، وبينت النتائج أن الخادمات تؤثر على الأسرة السعودية من حيث الناحية الدينية وفشلها في توفير الأمان للأطفال، أو تعليمهم عادات حميدة، ومن أبرز السلبيات قيام العمالة الوافدة بتعليم أفراد الأسر عادات مخالفة للشريعة الإسلامية.

دراسة (الجرداوي، 2000)، وهدفت هذه الدراسة التعرف على المشكلات التي تواجهها الأسرة الخليجية مع العمالة الوافدة المنزلية، والتعرف على الأبعاد الاجتماعية للعمالة الوافدة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدام الاستبيان لجمع البيانات والذي تم تطبيقه على عينة من الأسر الخليجية عددها 620 أسرة، توصلت الدراسة إلى أن من أهم المشكلات المترتبة من العمالة الوافدة هو تدخلها في شئون المنزل، والقيام بأعمال إنتقامية ضد الأسرة، وزيادة حالات العنف بين الزوجين، وخوف الأسرة من قيام علاقات بين الخادمات والذكور في الأسرة، وقيام العاملات بالاتصال ببعض الأصدقاء ومقابلتهم دزن علم الأسرة، والمطالبة بالسفر المفاجئ، والإسراف وتخريب حاجات الأسرة، وأظهرت النتائج أن للعمالة الوافدة دور في العنف الأسري، كما أن لها دور في زيادة الأعباء المالية للأسرة مما يزيد من مشاكلها.

وفي دراسة أجراها (الزومان، 2000) بعنوان "**أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية**"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وأكثر تلك الأنماط شيوعاً، بالإضافة إلى

التعرف على خصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة. استخدم الدراسة منهج المسح الاجتماعي حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة من المساجين المحكومين بسجن الملز، وإصلاحية الحائز بمدينة الرياض. وقد خلصت الدراسة إلى أن جرائم المخدرات احتلت الصدارة بين الجرائم التي ارتكبها الوافدين بمدينة الرياض تلاها جريمة السرقة والمسكرات واغلب مرتكبي الجرائم المخدرات من الجنسية الباكستانية ومرتكبي جرائم المسكرات من الجنسية الهندية أما جرائم الاعتداء على الأموال فكانوا من الجنسية الفلبينية وأما الجنسية اليمنية فقد احتلت الصدارة في جرائم الأخلاقية وأخيراً جرائم الرشوة والتزوير اشترك فيها أربع جنسيات هي : الباكستانية والهندية والبنغالية واليمنية وبلغ الأنماط الإجرامية التي ارتكبها العمالة الوافدة 41 نمطاُ، وتشمل الجرائم الأخلاقية وجرائم الأموال وجرائم الاعتداء على النفس وجرائم المخدرات وجرائم المسكرات وجرائم التزوير وجرائم أخرى متنوعة.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

دراسة **نيلسون (Nilsson,2014)** والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين البطالة لدى المهاجرين والسكان المحليين وجرائم العنف وتعاطي المخدرات والمسكرات) في السويد خلال الفترة من (2000-2009) باستخدام طريقة (Panel Data)، وقد تم استخدام نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين العنف وبين معدلات البطالة ومتغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية لعينة مختارة تكونت من (120) أسرة من السكان المحليين والمهاجرين من جنسيات مختلفة باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وأظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات الديموغرافية (التعليم والعمر، والهجرة) أكثر تأثيراً في جرائم العنف من المتغيرات الاقتصادية (البطالة)، فيما كان لمتوسط الدخل أثر في ارتكاب جرائم العنف المجتمعي، وبين أن انخفاض الأجر ساهم أيضا في زيادة العنف وحالات الشغب والاحتجاجات العنيفة.

دراسة (Miles & Adam,2014) بعنوان: "**هل تطبيق قوانين الهجرة يحد من الجريمة؟ الأدلة من المجتمعات الآمنة**"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قوانين

الهجرة على الحد من الجريمة، استفاد الباحثان من التجربة السياسية لمعالجة الموضوع ، وبالأخص مبادرة "البلدان الآمنة"، وهو برنامج مصمم لتمكين الحكومة الاتحادية للتحقق من حالة هجرة كل شخص يقبض عليه عن جريمة من قبل الشرطة المحلية. منذ إطلاق هذه المبادرة ، وقد أدت لاعتقال إلى أكثر من ربع مليون. واستغلال للمرحلة التمهيدية من المبادرة تم تطبيقها على أكثر من 3000 مقاطعة من الولايات المتحدة للحصول على الاختلافات في والخلافات لتخفيض معدلات الجريمة المحلية بتطبيق قوانين هذه المبادرة، ولتحقيق أهداف الدراسة استعان الباحثان ببيانات عن مجموعة من المهاجرين بالرجوع إلى الحكومة الفيدرالية ، لتقدير مرونة قوانين الهجرة. أظهرت النتائج : أن المجتمعات الآمنة أدت إلى أي تخفيضات ملموسة في معدل الجريمة حسب مؤشر FBI، كما أنها خفضت معدلات الجريمة العنيفة والقتل، والاغتصاب، والسرقة، أو تتفاقم الاعتداءات. ويبين هذا الدليل أن البرنامج لم يقدم الهدف الرئيسي المتمثل في جعل المجتمعات أكثر أمانا.

دراسة (Jaitman & Michan ,2013) بعنوان "**الهجرة والجريمة: أدلة جديدة من انكلترا وويلز**"، حيث هدفت لدراسة علاقة مسائل السياسات العامة المتعلقة بالهجرة وعلاقتها بمعدلات الجريمة، وتقديم أدلة جديدة من إنجلترا وويلز من العقد الأول من القرن الحالي. كانت فترة الألفيات (2000) من أكثر الفترات التي شهدت فيها انكلترا تدفقا في عدد المهاجرين إليها وخصوصا من دول أوروبا الشرقية ومن الاتحاد الأوروبي أيضا، وخصوصا في عام 2004. وتبحث الدراسة الآثار التي تسببها حركة العمالة المهاجرة وكيف يتم بتحديد خطورتها على واقع معدلات الجريمة. ويذكر الباحثون قدرة السلطات على وضع نماذج لسياسات صارمة تتناسب مصداقيتها مع البيانات الإحصائية المقدمة ، ويقر الباحثان عدم وجود أي دليل على متوسط الأثر التي تسببها للهجرة على الجريمة، وبأنهما لم يدرسا حالتي انكلترا وويلز بشكل منفصل بل كحالة واحدة وتم إضافة وضع لندن إليها من ناحية دراسة الآثار المترتبة عليها اثر الهجرة في فترة زمنية طويلة

وأجرى ليناردت (Lenardt, 2008) دراسة بعنوان "**العنف لدى أسر المهاجرين في السويد**"، هدفت إلى معرفة نسبة ما تتعرض له النساء المهاجرات من عنف من قبل

الزوج والمتقدمات بطلب المساعدة إلى مراكز الخدمات الاجتماعية المناوبة، وشملت عينة البحث(139) امرأة ممن طلبن المساعدة. استخدم فيها استبيان لمعرفة أسباب العنف ونوعه وبينت النتائج أن (70%) من الرجال المعنفين للنساء هم من المهاجرين والباقي كانوا من السويديين، وأظهرت النتائج أيضاً أن من الأسباب التي دفعت إلى سلوك العنف يتعلق في طباع المهاجرين في السويد وعدم قدرتهم على التكيف في هذا المجتمع، وأكثر أنواع العنف استخداماً هو العنف الجسدي، ومن نتائج الدراسة أيضاً أن هؤلاء النسوة يعشن في عزلة وليس لديهن أقارب أو أصدقاء، كذلك عدم قدرتهن على تعلم اللغة السويدية مما زاد من عزلتهن أكثر، وبينت الدراسة أن هؤلاء النسوة يقعن بين قوتين : عنف الرجل في البيت، والعزلة في المجتمع وشعورهن بالعنصرية من قبل المجتمع السويدي مما أثر سلباً على حالتهن النفسية والصحية.

وأجرى (Brian & Stephan, 2010) دراسة بعنوان **"الجريمة والعمالة المهاجرة: أدلة من موجات الهجرة في المملكة المتحدة"**، بحثت الدراسة العلاقة بين الهجرة والجريمة. وقد أعتبر الباحثان أن الآثار السلبية المرتبطة بالجريمة محتملة من اثنتين من الموجات الكبيرة من الهجرة إلى المملكة المتحدة التي وقعت على مدى العقد الماضي. وكان أول هذه في أواخر في نهاية التسعينات من القرن الماضي وبداية العقد الأول من القرن الحالي، بوجود عدد كبير من طالبي اللجوء، في حين أن الثانية تظهر تدفق كبير من العمال من الدول من أجل الانضمام إلى للاتحاد الأوروبي. أظهرت النتائج أن الموجة الأولى للهجرة أدت إلى ارتفاع في جرائم الملكية، في حين كانت الموجة الثانية لا يوجد لها مثل هذا التأثير، ولم يكن هناك أي تأثير ملحوظ على جرائم العنف. والأدلة التي تم جمعها تشير إلى أن التغيرات في معدلات الجريمة ليس لها علاقة بآثار الجريمة التي تركتها الموجة الأولى.

أجرى (Buonanno, et al, 2010) دراسة بعنوان "**هل يسبِّب المهاجرين تهديد للأمن؟**"، هدفت الدراسة لإيجاد إجابة حول السؤال: هل أن العمالة الوافدة تسبب تهديد للأمن المجتمعي المتمثل في ارتفاع بمعدلات جرائم العنف والسرقة في المجتمع الإيطالي،

وركزت الدراسة على معرفة العلاقة بين الهجرة وجرائم العنف والسرقة عبر المحافظات الإيطالية خلال الفترة 1990–2003. لتحيق أهداف الدراسة تم استخدام نتائج سابقة من أبحاث ومقالات ودراسات أجريت سابقا حول الموضوع نفسه ،وبالاعتماد على السجلات الإدارية للشرطة، وأظهرت نتائج الدراسة أن لمعدلات الهجرة المتزايدة أثر في ارتفاع معدلات جرائم العنف والسرقة في ايطاليا وخوصا معدلات الجريمة المتعلقة بالممتلكات. وبينت الدراسة أن معدلات الهجرة المتزايدة أثرت على معدلات العنف والجريمة على البلدان المجاورة مقارنة بايطاليا، لدراسة العامل الأكثر تأثير على التغير في الحالة الاجتماعية للسكان في ايطاليا، ووفقا للمتغيرات فقد بينت النتائج أن معدلات الجريمة كانت أكثر تزايدا فيما يخص جرائم الاعتداء على الأشخاص وجنحة السرقة، وأثر طفيف في ارتفاع معدلات الجريمة الأخرى.

وقام روميتو (Romito, 2007) بدراسة هدفت الى معرفة العلاقة بين الصحة النفسية لدى عينة من الطلبة من أبناء الجاليات الأجانب الدارسين في الجامعات الإيطالية ومستوى ارتكاب السلوكيات العنيفة لديهم، وتكونت عينة الدراسة من (502) طالب وطالبة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود عدة أنواع للعنف تتمثل بالعنف بين أفراد الطلبة أنفسهم، والعنف القبلي (العائلي)، والعنف الجامعي، العنف بين الأفراد، والعنف الموجه من قبل الأصدقاء، وأخيرا العنف الجنسي، وكما أشارت إلى من الأعراض نتائج إلى وجود عدد المرضية التي تدل على تدني مستوى الصحة النفسية مثل الاكتئاب ونوبات الذعر، والإدمان على تناول الكحول واضطراب الطعام والوساوس القهرية، ومحاولات الانتحار، وأن العنف منتشر بين الطلاب أكثر منه بين الطالبات.

التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة، أن معظم هذه الدراسات تتشابه مع هذه الدراسة من حيث الآثار السلبية للعمالة الوافدة على المجتمعات في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أن هناك مظاهر سلبية للعمالة الوافدة وجميع هذه الدراسات قد ركزت على مواضيع أخرى لم تشملها الدراسة، حيث ركزت

هذه الدراسة على دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة، كما أن هذه الدراسة حاولت تحديد أهم آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة، وتحديد أكثر السلوكيات المعنفة المرتكبة من قبل العمالة في المجتمع الكويتي.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة ومتغيراتها، إضافة إلى مجتمع وعينة لمجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، كما يتناول عرضاً لاختبار ثبات أداة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

1.3 منهجية الدراسة:

تُعدُّ هذه الدراسة من الدراسات التحليلية الوصفية التي تعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي، الذي يستهدف الحصول على معلوماتٍ كاملةٍ ودقيقةٍ عن دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة، وفي محاولة للوصول إلى نتائج قد تسهم في فهم أكثر لظاهرة العنف المجتمعي في دولة الكويت، وفي محاولة لمعرفة الوسائل الوقائية لظاهرة العنف المجتمعي، لذا فقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي التحليلي لغايات هذه الدراسة لوصفه منهجاً يجمع البيانات والمعلومات ويصف الظاهرة المدروسة ويحللها.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الضباط وضباط الصف العاملين في الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة التابعة لوزارة الداخلية في دولة الكويت، والبالغ عددهم نحو (120) ضابط وضابط صف، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم استخدام طريقة المسح الكلي لأفراد مجتمع الدراسة، فقد تمَّ اختيار جميع العاملين من الضباط وضباط الصف العاملين في مباحث شئون الإقامة التابعة لوزارة الداخلية في دولة الكويت كعينة دراسية، ولقد تمَّ اختيار أفراد عينة الدراسة من جميع الإدارات الفرعية والأقسام والفروع التابعة للإدارة، وذلك بعد أن تم أخذ الموافقات الرسمية من الجهات المختصة، والقيام بتوضيح أهداف

الدراسة لأفراد عينة الدراسة، وطلب منهم الموضوعية والصدق في الإجابة، حيث تم توزيع أداة الدراسة على جميع الضباط وضباط الصف المتواجدين على رأس عملهم خلال فترة التطبيق، حيث تم توزيع ما مجموعة (110) استبانة، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق، تمَّ استلام (108) استبانة بعد تعبئتها من قبل أفراد عينة الدراسة، وبعد مراجعة الاستبيانات المستردة تبين بأن 5 استبانات لم تكن مكتملة وغير صالحة للتحليل الإحصائي، وقد تم استبعادها، وبذلك يكون الحجم النهائي للاستبيانات الصالحة للتحليل 103 استبانة، تشكل ما نسبته 93.8 % من عدد الاستبيانات التي تم توزيعها، وتشكل ما نسبته (85.8%) من مجتمع الدراسة الكلي، وهي نسب مناسبة لأغراض التحليل في هذه الدراسة.

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة، حيث تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية والوظيفية:

جدول (3)

الخصائص الديمغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	82	79.61
	أنثى	21	20.39
	المجموع	103	100
الرتبة العسكرية	ضابط	45	43.69
	ضابط صف	58	56.31
	المجموع	103	100
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	29	28.16
	5 – 10	33	32.04
	11 – 15	21	20.39
	أكثر من 15	20	19.42
	المجموع	103	100
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	36	34.95
	بكالوريوس	52	50.49

النسبة المئوية (%)	العدد	الفئة	المتغير
14.56	15	دراسات عليا	
100	103	المجموع	
37.86	39	30-20	العمر
39.81	41	40 - 31	
22.33	23	أكثر من 40	
100	103	المجموع	

يظهر من الجدول (3) أن أفراد عينة الدراسة من الذكور قد شكلوا ما نسبته 79.61 %، مقابل 20.39 % من الإناث، أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية فيتضح أن فئة الخبرة (5-10) سنوات قد شكلت ما نسبته 32.04 %، وللفئة (أكثر من 15) سنوات ما نسبته 19.42%، وبالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي فيظهر من الجدول (3) أن معظم أفراد عينة الدراسة من حملة الشهادة الجامعية الأولى وبنسبة 50.49 %، بينما شكلت نسبة الحاصلين على الدرجات العلمية العليا ما نسبته 14.42 %. وشكلت نسبة الحاصلين على الدبلوم ما نسبته 34.95 %. أما توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الرتبة فيتضح أن الضباط قد شكلوا ما نسبته 43.69 %، وشكل ضباط الصف ما نسبته 56.31 %. أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر فيلاحظ أن أكثر نسبة هم من الفئة العمرية (31-40) سنة وبنسبة 39.81 %، أما الفئة العمرية (20-30) سنة فشكلت ما نسبته 37.86 %، وأخير الفئة العمرية (أكثر من 40) سنة وبنسبة 22.23 %.

3.3 أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة نظرا لطبيعة الدراسة التي تمت من خلال المسح الميداني بغرض جمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة المستهدفة، وباعتبارها أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وقد

اتبع في إعداد أداة الدراسة الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات وفقاً للخطوات الإجرائية التالية:

بناء أداة الدراسة: تم تصميم الاستبانة انطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ومن خلال الاطلاع على الأدبيات المتصلة والإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة وبالإضافة إلى الاستفادة من آراء الخبراء والمختصين في مجالها.

وتكونت الاستبانة من جزئيين، هما:

الجزء الأول: البيانات الأولية أو المعلومات الديمغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة وتشمل (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، الرتبة العسكرية، العمر).

الجزء الثاني: يشتمل على (50) فقرة موزعة على 3 محاور رئيسية، وهذه المحاور هي:

المحور الأول: ويتعلق بمعرفة دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي ويشمل على (20) فقرة.

المحور الثاني: ويتعلق بمعرفة آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة ويشمل على (15) فقرة.

المحور الثالث: ويتعلق بمعرفة مدى قيام العمالة الوافدة بارتكاب بعض السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي، ويشمل على (15) فقرة.

4.3 اختبارات الصدق والثبات:

أ- الصدق الظاهري لأداة الدراسة

عرضت أداة الدراسة في صورتها الأولية على (5) محكِّمين تم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس من كلية العلوم الاجتماعية من جامعة مؤتة، وذلك لإبداء آرائهم فيما يلي :

أ - تحديد انتماء كل عبارة من عبارات أداة الدراسة للمحور الذي وردت ضمنه أو عدم انتمائها.

ب - صلاحية العبارات لقياس ما وضعت لأجله.

د – مناسبة سلم التقدير للإجابة عن عبارات الأداة.

هـ – كفاية عدد العبارات لتوضيح البعد الذي يتضمنها.

و – وضوح صياغة كل عبارة، وإمكانية تعديل صياغة، أو حذف، أو إضافة عبارات جديدة لتصبح الأداة أكثر قدرة على تحقيق الهدف الذي بني من أجله.

وقد ساعد عرض أداة الدراسة على المحكمين والأخذ بآرائهم على الاطمئنان إلى الصدق الظاهري للأداة، حيث اعتبرت نسبة اتفاق المحكمين على عبارات أداة الدراسة معيارا لصدقها.

وعلى ضوء اتفاق آراء المحكمين استبقيت الفقرات التي حصلت على اتفاق (80 %) فأكثر من عدد المحكمين، وحذفت أربعة عبارات حصلت على أقل من هذه النسبة. كما تم تعديل صياغة عدد من العبارات التي أجمع أكثر من (25 %) من المحكمين على ضرورة تعديلها. وفي ضوء ذلك أصبح عدد فقرات أداة الدراسة (50) فقرة. ملحق رقم (1).

ب- صدق البناء

تم تطبيق الاستبانة على عينة تجريبية تكونت من 20 ضابط وضابط صف من العاملين في الإدارات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية من خارج مجتمع وعينة الدراسة، طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة باستخدام معامل ارتباط التوافق بين درجة الفقرة الواحدة والدرجة الكلية للمحور الرئيس الذي يتضمنها من ناحية أخرى، ثم حساب مصفوفة الارتباط بين أبعاد أداة الدراسة المختلفة من ناحية ثانية. والجداول رقم (4) يوضح معاملات ارتباط التوافق بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحاور.

جدول (4)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور الأول

فقرات المحور الأول : دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.63*	6	0.52*	11	0.52*	16	0.71*
2	0.59*	7	0.47*	12	0.46*	17	0.42*
3	0.58*	8	0.50*	13	0.70*	18	0.55*
4	0.60*	9	0.53*	14	0.43*	19	0.46*
5	0.61*	10	0.51*	15	0.76*	20	0.57*

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).**

ويلاحظ من الجدول (4) أن جميع قيم معاملات الارتباط لفقرات المحور الأول والمتعلق بدور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى (0.05)، مما يدل على التجانس الداخلي لفقرات المحور والمحور ككل.

جدول (5)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور الثاني

فقرات المحور الثاني : آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.47*	5	0.55*	9	0.41*	13	0.63*
2	0.54*	6	0.43*	10	0.53*	14	0.46*
3	0.46*	7	0.63*	11	0.44*	15	0.41*
4	0.50*	8	0.50*	12	0.40*	–	–

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).**

ويلاحظ من الجدول (5) أن جميع قيم معاملات الارتباط لفقرات المحور الثاني

والمتعلق بآليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى (0.05)، مما يدل على التجانس الداخلي لفقرات المحور والمحور ككل.

جدول (6)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور الثالث

فقرات المحور الثالث : مدى قيام العمالة الوافدة بارتكاب بعض السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.44	5	*0.40	9	*0.42	13	*0.66
2	**0.50	6	*0.56	10	*0.44	14	*0.48
3	**0.51	7	*0.60	11	*0.48	15	*0.70
4	**0.47	8	*0.66	12	*0.40	-	-

*** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).**

ويلاحظ من الجدول (6) أن جميع قيم معاملات الارتباط لفقرات المحور الثالث والمتعلق **بمدى قيام العمالة الوافدة بارتكاب بعض السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي** تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى (0.05). مما يدل على التجانس الداخلي لفقرات المحور والمحور ككل.

2- ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بحساب معامل الثبات للأداة باستخدام المعادلات الإحصائية المناسبة، ومن أشهر المقاييس المستخدمة لقياس الثبات معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha، حيث قام الباحث باستخدام هذا المقياس، وقد جاءت قيمة معاملات الثبات لمجالات محاور الدراسة كما هو مبين في الجداول (7).

جدول رقم (7)

معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور أداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المحور الأول: **دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي**	20	0.86
المحور الثاني: **آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة**	15	0.89
المحور الثالث: **مدى قيام العمالة الوافدة بارتكاب بعض السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي**	15	0.84
معامل ثبات الأداة ككل	50	0.91

يتضح من نتائج الجداول (7) تمتع محاور الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات، مما يعني تمتع المقياس بدرجة مرتفعة من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق أداة الدراسة والاعتماد عليهما في التطبيق، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تصنيف إجابات فقرات أبعاد أداة الدراسة للجزء الثاني وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا، ولحساب طول خلايا المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) تم الاعتماد على الطرق التالية:

- تم حساب المدى لطول المقياس الخماسي: (5−1=4)
- تقسيم عدد فئات المقياس على المدى للحصول على طول الخلية الصحيح أي :
(4÷5=0.80)
- إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) ولغاية الحد الأعلى للمقياس، كما يلي:

1) متوسط حسابي يتراوح بين (1 إلى 1.80) ويشير إلى "غير موافق بشدة".
2) متوسط حسابي يتراوح بين (1.81 إلى 2.60) ويشير إلى "غير موافق ".
3) متوسط حسابي يتراوح بين (2.61 إلى 3.40) ويشير إلى "غير متأكد".
4) متوسط حسابي يتراوح بين (3.41 إلى 4.20) ويشير إلى " موافق ".
5) متوسط حسابي يتراوح بين (4.21 إلى 5.00) ويشير إلى " موافق بشدة".

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة للاتجاه العام للمحور سيتم التعامل معها لتفسير المتوسطات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(3.67 فما فوق)	(2.34-3.67)	(2.33 فأقل)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات المقياس أو المحور أكثر من (3.67) فيكون المستوى مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.67-3.34) فان المستوى متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (1.66) فيكون المستوى منخفضا.

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 21، حيث قام الباحث بما يلي:

1. ترميز متغيرات وفقرات أبعاد مقاييس أداة الدراسة بطريقة واضحة، ثم إدخال البيانات إلى البرنامج.
2. وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للأبعاد باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2- معامل ارتباط بيرسون.

3- استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA).

4-اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية.

5-اختبار "ت: للعينات المستقلة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي أسفر عنها تحليل البيانات الخاصة بالدراسة وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما يتضمن مناقشة النتائج وأهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، وعلى النحو الآتي:

1.4 النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور: " دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟" وترتيبها تنازليا حسب المستوى، كما هو مبين في الجدول (8).

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة

على الفقرات المتعلقة بدور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي

رقم الفقرة في المحور	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
14	يسهم تسلل أعداد كبيرة من الوافين بطرق غير مشروعة داخل الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	4.23	0.78	1	مرتفع
10	يؤدي تكتل الوافدين وتجمعهم من جنسيات واحدة في بؤر وأحياء معينة في المدن الرئيسة في الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	4.22	0.74	2	مرتفع
15	يسهم عدم التشديد في تطبيق العقوبات على جرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	4.22	0.91	3	مرتفع
20	يسهم إهمال المراقبة الأمنية لأماكن سكن وعمل العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	4.15	0.89	4	مرتفع
1	يؤدي ضعف الإجراءات الأمنية لمتابعة قضايا الوافدين ومشاكلهم إلى ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	4.14	0.79	5	مرتفع
11	يسهم ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين صفوف الوافدين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	4.13	0.90	6	مرتفع
13	يؤدي التساهل في تطبيق الإجراءات الأمنية المعتمدة لاختيار العمالة الوافدة وتشغيلها في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	4.04	0.80	7	مرتفع
19	يسهم ضعف معالجة المشاكل الآنية والتي تحدث بين العمالة الوافدة وأصحاب العمل في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.96	0.76	8	مرتفع
2	تسهم قلة خبرة الكوادر الأمنية في التعامل مع مشكلات الوافدين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.95	0.85	9	مرتفع
17	يسهم وجود خلل في التركيبة السكانية بين الوافدين والمواطنين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.93	0.84	10	مرتفع
18	يسهم تدني المستوى الثقافي والتعليمي للعمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.90	0.90	11	مرتفع

رقم الفقرة في المحور	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	يسهم ضعف التعاون بين الدوائر الأمنية والمؤسسات العامة والخاصة والمواطنين في معالجة قضايا الوافدين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.87	0.81	12	مرتفع
8	يسهم زيادة أعداد العمالة الوافدة وانتشارها في كافة قطاعات العمل في الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.84	1.00	13	مرتفع
5	يسهم كثرة المشاكل الأمنية التي تتعامل معها الدوائر الأمنية والمتعلقة بقضايا الوافدين في الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.77	0.92	14	مرتفع
4	يسهم تساهل المواطنين في الإبلاغ عن غياب مكفوليهم من العمالة الوافدة للدوائر الأمنية في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.75	0.95	15	مرتفع
12	يسهم اختلاف العادات والتقاليد بين الجاليات الوافدة وطبيعة عادات وتقاليد المجتمع الكويتي في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.69	1.05	16	مرتفع
9	يسهم اعتماد المواطنين بشكل كبير على العمالة الوافدة لإنجاز الأعمال والمهام في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.68	1.09	17	مرتفع
6	إن زيادة ثقة المواطن الكويتي بالعمالة الوافدة وإعطائها صلاحيات مالية في العمل بسهم في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.67	1.11	18	مرتفع
7	يؤدي ارتفاع أعداد المدمنين على المخدرات والمسكرات بين العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.41	1.07	19	متوسط
16	يسهم تأثير منظمة النيكسولايت على الجالية الهندية وقدرتها على تحريكهم وفقاً لرغباتها في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي	3.39	0.94	20	متوسط
1-20	**جميع الفقرات**	3.90	0.45	-	مرتفع

تظهر النتائج الواردة في الجدول (8) إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للإجابات جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.90)،

بانحراف معياري 0.45، مما يشير إلى أهمية دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي ، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيب دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (8) بالشكل الأتي: إن من أهم أدوار العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، يتمثل أولاً في الفقرة رقم (14) والتي تنص على: " يسهم تسلل أعداد كبيرة من الوافين بطرق غير مشروعة داخل الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.23)، بانحراف معياري (0.78) وجاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على " يؤدي تكتل الوافدين وتجمعهم من جنسيات واحدة في بؤر وأحياء معينة في المدن الرئيسة في الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.22)، بانحراف معياري (0.74)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة " يسهم عدم التشديد في تطبيق العقوبات على جرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.22)، بانحراف معياري (0.91)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة التي تنص على "يسهم إهمال المراقبة الأمنية لأماكن سكن وعمل العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (4.15)، بانحراف معياري (0.89)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة " يؤدي ضعف الإجراءات الأمنية لمتابعة قضايا الوافدين ومشاكلهم إلى ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.14)، بانحراف معياري (0.79)، وجاء في الترتيب السادس من حيث الأهمية الفقرة " يسهم ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين صفوف الوافدين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع

الكويتي " حيث كانت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.13)، بانحراف معياري (0.90)، وجاء في الترتيب السابع من حيث الأهمية الفقرة " يؤدي التساهل في تطبيق الإجراءات الأمنية المعتمدة لاختيار العمالة الوافدة وتشغيلها في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.04)، بانحراف معياري (0.80)، وجاء في الترتيب الثامن من حيث الأهمية الفقرة " يسهم ضعف معالجة المشاكل الآنية والتي تحدث بين العمالة الوافدة وأصحاب العمل في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.96)، بانحراف معياري (0.76)، وجاء في الترتيب التاسع من حيث الأهمية الفقرة "تسهم قلة خبرة الكوادر الأمنية في التعامل مع مشكلات الوافدين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.95)، بانحراف معياري (0.85)، وجاء في الترتيب العاشر من حيث الأهمية الفقرة التي تشير إلى "يسهم وجود خلل في التركيبة السكانية بين الوافدين والمواطنين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.93)، بانحراف معياري (0.84)، وفي الترتيب الحادي عشر من حيث الأهمية الفقرة "يسهم تدني المستوى الثقافي والتعليمي للعمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.90)، بانحراف معياري (0.90)، وفي الترتيب الثاني عشر من حيث الأهمية "يسهم ضعف التعاون بين الدوائر الأمنية والمؤسسات العامة والخاصة والمواطنين في معالجة قضايا الوافدين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.87)، بانحراف معياري (0.81)، وفي الترتيب الثالث عشر من حيث الأهمية "يسهم زيادة أعداد العمالة الوافدة وانتشارها في كافة قطاعات العمل في الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة

الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.84)، بانحراف معياري (0.79)، وفي الترتيب الرابع عشر من حيث الأهمية الفقرة " يسهم كثرة المشاكل الأمنية التي تتعامل معها الدوائر الأمنية والمتعلقة بقضايا الوافدين في الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.77)، بانحراف معياري (0.92)، وجاء في الترتيب الخامس عشر من حيث الأهمية الفقرة التي تشير إلى " يسهم تساهل المواطنين في الإبلاغ عن غياب مكفوليهم من العمالة الوافدة للدوائر الأمنية في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.75)، بانحراف معياري (0.95)، وفي الترتيب السادس عشر من حيث الأهمية الفقرة " يسهم اختلاف العادات والتقاليد بين الجاليات الوافدة وطبيعة عادات وتقاليد المجتمع الكويتي في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.69)، بانحراف معياري (1.05)، وفي الترتيب السابع عشر من حيث الأهمية " يسهم اعتماد المواطنين بشكل كبير على العمالة الوافدة لإنجاز الأعمال والمهام في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة ة وبلغ الوسط الحسابي (3.68)، بانحراف معياري (1.09)، وفي الترتيب الثامن عشر من حيث الأهمية "إن زيادة ثقة المواطن الكويتي بالعمالة الوافدة وإعطائها صلاحيات مالية في العمل بسهم في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (2.67)، بانحراف معياري (1.11)، وفي الترتيب التاسع عشر وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " يؤدي ارتفاع أعداد المدمنين على المخدرات والمسكرات بين العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.41)، بانحراف معياري (1.07). وفي الترتيب العشرين والأخير من حيث الأهمية الفقرة "يسهم تأثير منظمة النيكسولايت* على الجالية الهندية وقدرتها على تحريكهم وفقاً

لرغباتها في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.39)، بانحراف معياري (0.94).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور: " آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟" وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (9).

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بآليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
9	مكافحة تجارة الإقامات وفرض عقوبات مشددة على تجار الإقامات	4.14	0.48	1	مرتفعة
11	تدقيق السجل الأمني للعمالة الوافدة قبل البدء بإجراء استقدامها للدولة	4.07	0.63	2	مرتفعة
3	تكثيف تواجد الدوريات الأمنية في مناطق تجمع وسكن العمالة الوافدة	4.01	0.73	3	مرتفعة
12	تشديد العقوبات وفرض الغرامات على العمالة المتسللة –غير الشرعية–.	4.01	0.69	4	مرتفعة
1	قيام وسائل الإعلام بتوعية العمالة الوافدة بخطورة القيام بأعمال العنف وبعواقبها	3.99	0.72	5	مرتفعة
8	تشديد إجراءات استقدام العمالة الأجنبية والتركيز على العمالة العربية المؤهلة والمدربة والمتعلمة	3.96	0.71	6	مرتفعة
14	الإعلان عن العقوبات بحق المخالفين لقانون	3.94	0.72	7	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	الدولة في المطارات وأماكن استقبال العمالة الوافدة				
15	توزيع أماكن سكن العمالة الوافدة ومنع تكتلهم في أماكن محددة	3.90	0.90	8	مرتفعة
10	تعزيز روح الانتماء والولاء لدى الجاليات الوافدة للدولة المقيمين بها	3.89	0.70	9	مرتفعة
2	زيادة اهتمام المؤسسات المجتمعية بنشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الأخر بين العمالة الوافدة والمواطنين	3.85	0.64	10	مرتفعة
13	الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ البرامج الوقائية للعنف المجتمعي	3.78	0.72	11	مرتفعة
5	إيجاد حلول مناسبة لمشاكل العمالة الوافدة غير الشرعية في المجتمع	3.63	0.95	12	متوسطة
6	تعزيز ثقافة الحوار والتسامح بين المواطنين في الدولة والعمالة الوافدة	3.62	0.75	13	متوسطة
4	تعميق مفهوم الأمن المجتمعي لدى العمالة الوافدة من خلال دمجهم بمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية	3.46	0.92	14	متوسطة
7	التقليل ما أمكن من استخدام العمالة الوافدة في الأسواق والمجمعات التجارية	3.14	1.07	15	متوسطة
	الدرجة الكلية للمحور	**3.80**	**740.**	–	**مرتفعة**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (9) إجابات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للإجابات جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.80)، بانحراف معياري 0.74، مما يشير إلى أهمية هذه الأليات والطرق المقترحة في معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، وبشكل

تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيب هذه الآليات والطرق في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (9) بالشكل الآتي إن من أهم هذه الوسائل يتمثل أولاً في الفقرة رقم (9) والتي تنص على: " مكافحة تجارة الإقامات وفرض عقوبات مشددة على تجار الإقامات"، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.14)، بانحراف معياري (0.48) وجاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على " تدقيق السجل الأمني للعمالة الوافدة قبل البدء بإجراء استقدامها للدولة " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.07)، بانحراف معياري (0.63)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة " تكثيف تواجد الدوريات الأمنية في مناطق تجمع وسكن العمالة الوافدة " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.01)، بانحراف معياري (0.73)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة التي تنص على " تشديد العقوبات وفرض الغرامات على العمالة المتسللة –غير الشرعية–." حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (4.01)، بانحراف معياري (0.69)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة " قيام وسائل الإعلام بتوعية العمالة الوافدة بخطورة القيام بأعمال العنف وبعواقبها" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.99)، بانحراف معياري (0.72)، وجاء في الترتيب السادس من حيث الأهمية الفقرة " تشديد إجراءات استقدام العمالة الأجنبية والتركيز على العمالة العربية المؤهلة والمدربة والمتعلمة " حيث كانت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.96)، بانحراف معياري (0.71)، وجاء في الترتيب السابع من حيث الأهمية الفقرة " الإعلان عن العقوبات بحق المخالفين لقانون الدولة في المطارات وأماكن استقبال العمالة الوافدة " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.94)، بانحراف معياري (0.72)، وجاء في الترتيب الثامن من حيث الأهمية الفقرة " توزيع أماكن سكن العمالة الوافدة ومنع تكتلهم في أماكن

محددة " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.90)، بانحراف معياري (0.90)، وجاء في الترتيب التاسع من حيث الأهمية الفقرة " تعزيز روح الانتماء والولاء لدى الجاليات الوافدة للدولة المقيمين بها " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.89)، بانحراف معياري (0.70)، وجاء في الترتيب العاشر من حيث الأهمية الفقرة التي تشير إلى " زيادة اهتمام المؤسسات المجتمعية بنشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الأخر بين العمالة الوافدة والمواطنين " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.85)، بانحراف معياري (0.64)، وفي الترتيب الحادي عشر من حيث الأهمية الفقرة " الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ البرامج الوقائية للعنف المجتمعي " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.78)، بانحراف معياري (0.72)، وفي الترتيب الثاني عشر من حيث الأهمية " إيجاد حلول مناسبة لمشاكل العمالة الوافدة غير الشرعية في المجتمع " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.63)، بانحراف معياري (0.95)، وفي الترتيب الثالث عشر من حيث الأهمية " تعزيز ثقافة الحوار والتسامح بين المواطنين في الدولة والعمالة الوافدة " حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.62)، بانحراف معياري (0.75)، وفي الترتيب الرابع عشر وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " تعميق مفهوم الأمن المجتمعي لدى العمالة الوافدة من خلال دمجهم بمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.46)، بانحراف معياري (0.92)، وجاء في الترتيب الخامس عشر والأخير من حيث الأهمية الفقرة التي تشير إلى " التقليل ما أمكن من استخدام العمالة الوافدة في الأسواق والمجمعات التجارية " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.14)، بانحراف معياري (1.07).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور: " السلوكيات المعنفة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة"، وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (10).

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالسلوكيات المعنفة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
15	القيام بالمظاهرات والاحتجاجات والإخلال بالآداب العامة	4.39	0.91	1	مرتفعة
8	فرض الرأي بالقوة	4.27	0.99	2	مرتفعة
3	عدم التقيد بالأنظمة والقوانين في الدولة (التدخين في الأماكن العامة، الاستهزاء بالآخرين، وغيرها)	4.19	0.92	3	مرتفعة
4	الشدة والقسوة في المعاملة والقول مع الآخرين	4.09	1.05	4	مرتفعة
1	القيام بأعمال الابتزاز والنصب والاحتيال والمراوغة	4.04	0.85	5	مرتفعة
13	تعاطي المسكرات في الأماكن العامة	4.04	0.98	6	مرتفعة
2	الإضرار بالممتلكات العامة	3.98	0.99	7	مرتفعة
14	إجبار الآخرين على ترويج وحيازة المخدرات	3.98	0.97	8	مرتفعة
12	القيام بأعمال الشللية والتحالفات	3.85	1.00	9	مرتفعة
9	التحريض والمشاركة في الشجار	3.55	0.96	10	مرتفعة
11	التحرش الجنسي	3.41	1.10	11	مرتفعة
6	القيام بأعمال البلطجة في المجتمع	3.39	0.96	12	متوسطة
5	قيادة المركبات بتهور ودون رخصة قيادة	3.37	0.91	13	متوسطة
10	القيام بأعمال العنف ضد أفراد المجتمع	3.33	1.04	14	متوسطة
7	تهديد الآخرين وضربهم	3.19	1.05	15	متوسطة
-	**الدرجة الكلية للمحور**	**3.74**	**680.**	-	**مرتفعة**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (10) إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي ، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للإجابات جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.74)، بانحراف معياري 0.68، مما يشير إلى أهمية وارتفاع مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي ، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى السلوكيات المعنفة في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في الجدول بالشكل الآتي إن من أهم السلوكيات المعنفة تتمثل أولاً في الفقرة رقم (15) والتي تشير إلى قيام العمالة الوافدة: "القيام بالمظاهرات والاحتجاجات والإخلال بالآداب العامة "، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.39)، بانحراف معياري (0.91) وجاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة التي تشير إلى " فرض الرأي بالقوة " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.27)، بانحراف معياري (0.99)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة " عدم التقيد بالأنظمة والقوانين في الدولة (التدخين في الأماكن العامة، الاستهزاء بالآخرين، وغيرها)" حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.19)، بانحراف معياري (0.92)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة التي تنص على " الغش وعدم الإتقان في العمل " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (4.09)، بانحراف معياري (1.05)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة " القيام بأعمال النصب والاحتيال والمراوغة " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.04)، بانحراف معياري (0.85)، وجاء في الترتيب السادس من حيث الأهمية الفقرة "تعاطي المسكرات"، حيث كانت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.04)، بانحراف معياري (0.98)، وجاء في الترتيب السابع من حيث الأهمية الفقرة "الإضرار بالممتلكات العامة"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ

الوسط الحسابي (3.98)، بانحراف معياري (0.97)، وجاء في الترتيب الثامن من حيث الأهمية الفقرة "ترويج وحيازة المخدرات"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.90)، بانحراف معياري (0.90)، وجاء في الترتيب التاسع من حيث الأهمية الفقرة " الشللية والتحالفات"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.85)، بانحراف معياري (1.00)، وجاء في الترتيب العاشر من حيث الأهمية الفقرة التي تشير إلى "التحريض والمشاركة في الشجار"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.55)، بانحراف معياري (0.96)، وفي الترتيب الحادي عشر من حيث الأهمية الفقرة "التحرش الجنسي"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.41)، بانحراف معياري (0.72)، وفي الترتيب الثاني عشر من حيث الأهمية "القيام بأعمال البلطجة في المجتمع"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.39)، بانحراف معياري (0.96)، وفي الترتيب الثالث عشر من حيث الأهمية "قيادة المركبات بتهور ودون رخصة قيادة"، حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.37)، بانحراف معياري (0.91)، وفي الترتيب الرابع عشر وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " القيام بأعمال العنف ضد أفراد المجتمع " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.33)، بانحراف معياري (1.04)، وجاء في الترتيب الخامس عشر والأخير من حيث الأهمية الفقرة التي تشير إلى " تهديد الآخرين وابتزازهم " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.19)، بانحراف معياري (1.05).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (11)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.12	1	0.12	0.63	0.43
الرتبة العسكرية	0.21	1	0.21	1.09	0.30
الخبرة العملية	0.18	3	0.06	0.30	0.83
المؤهل العلمي	0.14	2	0.07	0.37	0.69
العمر	0.40	2	0.20	1.03	0.36
الخطأ	17.99	93	0.19		

من خلال النتائج في الجدول (11) يظهر ما يلي:

(1) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الجنس حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.63)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الجنس.

(2) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الرتبة العسكرية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.09)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الرتبة العسكرية.

(3) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي

باختلاف متغير الخبرة العملية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.30)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الخبرة العملية.

(4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف متغير المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.37)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف متغير المؤهل العلمي.

(5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.03)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف متغير العمر.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (12)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.01	1	0.01	0.05	0.82
الرتبة العسكرية	2.18	1	2.18	*12.79	0.00
الخبرة العملية	3.79	3	1.26	*7.53	0.00
المؤهل العلمي	1.05	2	0.52	*3.08	0.00
العمر	1.14	2	0.57	*3.34	0.00
الخطأ	16.00	93	0.17		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

من خلال النتائج في الجدول (12) يظهر ما يلي:

1) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الجنس حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.05)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الجنس.

2) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي

باختلاف متغير الرتبة العسكرية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (12.97)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الرتبة العسكرية تم إجراء اختبار T–Test للعينات المستقلة ، حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الضباط.

3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الخبرة العملية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.53)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق الإحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الخبرة العملية تم إجراء اختبار Tukey للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الخبرات العملية المرتفعة (أكثر من 15 سنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (4.12)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.45 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). والجدول (13) يبين تلك النتائج:

جدول (13)

نتائج اختبار Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الخبرة العملية

الخبرة العملية	الوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	5 – 10	11 – 15	أكثر من 15
أقل من 5 سنوات	3.67	–	0.03	0.06	*0.45*
10 – 5	3.70			0.02	*0.42
15 – 11	3.73	–			*0.40
أكثر من 15	4.12	–		–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.08)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق الإحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير المؤهل العلمي تم إجراء اختبار Tukey للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي المرتفع "دراسات عليا"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (3.99)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.42 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). والجدول (14) يبين تلك النتائج:

جدول (14)

نتائج اختبار Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	الوسط الحسابي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دراسات عليا
دبلوم متوسط	3.57	-	0.19	*0.42
بكالوريوس	3.76		-	*0.23
دراسات عليا	3.99	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

5- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير العُمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.34)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق الإحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير العُمر تم إجراء اختبار Tukey للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، حيث أظهرت نتائج هذا الاختبار أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية "أكثر من 40"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (3.98)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.30 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)K والجدول (15) يبين تلك النتائج:

جدول (15)

نتائج اختبار Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير العُمر

العُمر "سنوات"	الوسط الحسابي	20–30	31 – 40	أكثر من 40
20–30	3.68	–	0.06	*0.30
31 – 40	3.74		–	*0.24
أكثر من 40	3.98	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (16)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.13	1	0.13	0.27	0.60
الرتبة العسكرية	0.04	1	0.04	0.09	0.77
الخبرة العملية	2.92	3	0.97	2.10	0.11
المؤهل العلمي	0.24	2	0.12	0.25	0.78
العمر	0.51	2	0.26	0.55	0.58
الخطأ	43.14	93	0.46		

من خلال النتائج في الجدول (16) يظهر ما يلي:

(1) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي

باختلاف متغير الجنس حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.27)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الجنس.

(2) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الرتبة العسكرية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.09)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الرتبة العسكرية.

(3) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الخبرة العملية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.10)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الخبرة العملية.

(4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.25)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير المؤهل العلمي.

(5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي

باختلاف متغير العُمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.55)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني تساوي مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير العُمر.

2.4 مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة بشكل رئيس التعرف على دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، من وجهة نظر الضباط وضباط الصف العاملين في الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة التابعة لوزارة الداخلية في دولة الكويت، وقد جاءت نتائج الدراسة منسجمة مع ما تشهده دولة الكويت في الوقت الراهن من تهديدات أمنية واجتماعية واقتصادية من جراء زيادة أعداد العمالة الوافدة بشكل كبير ومن مختلف الجنسيات، والتي أثرت بشكل سلبي على أمنه واستقراره، والتي انعكست بشكل واضح على مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة وأسئلتها، ومن خلال استعراض نتائج أسئلة الدراسة في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، ومعطيات الأوضاع الأمنية والاجتماعية والثقافية في الكويت، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أوضحت النتائج أن دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.90)، بانحراف معياري 0.45، ممَّا يشير إلى أهمية دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وقد أوضحت النتائج إن من أهم أدوار العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، يتمثل أولاً في تسلل أعداد كبيرة من الوافين بطرق غير مشروعة داخل الدولة والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، وجاء في الترتيب الثاني تكتل الوافدين وتجمعهم من جنسيات واحدة في بؤر وأحياء معينة في المدن الرئيسة

في الدولة قد أدى الى ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية عدم التشديد في تطبيق العقوبات على جرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية إهمال المراقبة الأمنية لأماكن سكن وعمل العمالة الوافدة، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية ضعف الإجراءات الأمنية لمتابعة قضايا الوافدين ومشاكلهم في المجتمع الكويتي، أما الأدوار الأقل أهمية والتي أدت إلى العنف المرتكب من قبل العمالة الوافدة فقد تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين صفوف العمالة الوافدة، وعدم تطبيق الإجراءات الأمنية المعتمدة لاختيار العمالة الوافدة، وكثرة المشاكل بين العمالة الوافدة وأصحاب العمل، وتدني المستوى التعليمي للعمالة الوافدة، وزيادة أعداد العمالة الوافدة وانتشارها في كافة قطاعات العمل في الدولة، واختلاف العادات والتقاليد بين الجاليات الوافدة وطبيعة عادات وتقاليد المجتمع الكويتي، واعتماد المواطن الكويتي بشكل كبير على العمالة الوافدة لإنجاز الأعمال والمهام، وزيادة ثقة المواطن الكويتي بالعمالة الوافدة وإعطائها صلاحيات مالية في العمل، ارتفاع أعداد المدمنين على المخدرات والمسكرات بين العمالة الوافدة، وأخيراً تأثير منظمة النيكسولايت على الجالية الهندية وقدرتها على تحريكهم وفقاً لرغباتها والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي. ومن خلال هذه النتائج يتضح أن العمالة الوافدة أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار دولة الكويت، وتلتقي هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الزهراني، 2005) ودراسة (الشهراني، 2011)، ودراسة (محمد، 2013) حيث أصبحت هذه العمالة تشكل مصدر للعنف المجتمعي من خلال ما تقوم به من مظاهرات واحتجاجات عن ظروف عملها والتي تحولت إلى تدمير للممتلكات العامة، والتي هي بالأساس كما أشارت دراسة (العبدولي، 2014) الهدف منها هو لفت نظر المنظمات والهيئات الدولية سواء الرسمية أو الحقوقية لما يجري، وهذا يمثل عامل ضغط على هذه الدول لتقديم تنازلات لهذه العمالة والرضوخ لمطالبهم. وأشارت دراسة (الزومان، 2000) إلى تورط

عناصر من العمالة الوافدة في بعض مظاهر العنف و الجريمة المنظمة كجرائم القتل والإيذاء والسرقة والسل والاغتصاب والخطف، وجرائم أخرى كالتهريب، والاتجار بالمخدرات والبشر وغسيل الأموال، هذه الأعمال أدت إلى عدم الاستقرار الداخلي، مما زاد من تكاليف الأمن الداخلي، هذا بالإضافة إلى التدخل المباشر للدول المصدرة للعمالة في شؤون دول الخليج العربي، وذلك بهدف حماية جالياتها والمطالبة بتقديم تعويضات وتحسن أوضاع المعيشة لرعاياها. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (المشهداني، 2013) التي أشارت أن قيام بعض عناصر العمالة الوافدة بأعمال العنف المتمثلة في المظاهرات والاحتجاجات من شأنها إثارة عدم الاستقرار الداخلي للدولة. وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (الزهراني، 2005) و (الوادعي، 2004) التي أشارت أن العمالة الوافدة بوضعها الحالي أدى الى الزيادة السكانية غير المتوازنة والتي تحمل في طياتها مخاطر أمنية والتي تشكل بيئة مثالية لتفشي الظواهر السلبية مثل الجريمة والعنف في ظل الزيادة السكانية الكبيرة والخلل الديموغرافي الواضح في تركيبة السكان النوعية والعمرية. وتلتقي هذه النتائج مع الأطر النظرية لنظرية الضبط الاجتماعي هيرشي (Hirshi, 1969) التي أشارت أن عنصر الاعتقاد يحرك الضمير، فالاعتقاد بأخلاقيات المجتمع وقيمه وقوانينه وأنظمته يقوي من ارتباط الفرد بالمجتمع مما يمنعه من الوقوع في الانحراف والجريمة، وضمن هذا المنظور فإن العمالة الوافدة الموجودة في دولة الكويت كانت تخضع قبل قدومها للدولة لقوانين مختلفة عما هو موجود في الكويت، هذا الأمر يجعل الكثير من العمالة الوافدة عرضة لارتكاب العنف، وهذه الأمور قد تؤثر في مدى تمسك والتزام العامل الوافد في دولة الكويت بقوانين وأنظمة الدولة وقيم المجتمع الكويتي، مما يضعف عملية الارتباط بالمجتمع الكويتي وتشريعاته وأنظمته وقيمه الأخلاقية. وتلتقي هذه النتائج مع نظرية الأنومي (دوركايم، 1988) وهي من النظريات المهمة التي يمكن أن تساهم في تفسير العنف المرتكب من قبل العمالة الوافدة حيث تفسر هذه النظرية

العنف من خلال المفاهيم المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، والبناء الاجتماعي، وتقسيم العمل الاجتماعي.

2. أوضحت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة أن إجابات الضباط وضباط الصف العاملين في الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة التابعة لوزارة الداخلية في دولة الكويت نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.80)، بانحراف معياري 0.74، مما يشير إلى أهمية هذه الآليات والطرق المقترحة في معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، وكشفت النتائج أن من أهم هذه الآليات يتمثل أولاً في مكافحة تجارة الإقامة وفرض عقوبات مشددة على تجارها، وجاء في الترتيب الثاني تدقيق السجل الأمني للعمالة الوافدة قبل البدء بإجراء استقدامها للدولة، وفي الترتيب الثالث تكثيف تواجد الدوريات الأمنية في مناطق تجمع وسكن العمالة الوافدة، وفي الترتيب الرابع من حيث الأهمية تشديد العقوبات وفرض الغرامات على العمالة المتسللة –غير الشرعية، وفي الترتيب الخامس قيام وسائل الإعلام بتوعية العمالة الوافدة بخطورة القيام بأعمال العنف وفي الترتيب السادس من حيث الأهمية تشديد إجراءات استقدام العمالة الأجنبية والتركيز على العمالة العربية المؤهلة والمدربة والمتعلمة، وفي الترتيب السابع من حيث الأهمية الإعلان عن العقوبات بحق المخالفين لقانون الدولة في المطارات وأماكن استقبال العمالة الوافدة، وفي الترتيب الثامن من حيث الأهمية توزيع أماكن سكن العمالة الوافدة ومنع تكتلهم في أماكن محددة. ومن الآليات الأخرى الأقل أهمية معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، تعزيز روح الانتماء والولاء لدى الجاليات الوافدة للدولة المقيمين بها، وزيادة اهتمام المؤسسات المجتمعية بنشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الأخر بين العمالة الوافدة والمواطنين، والاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ البرامج الوقائية للعنف المجتمعي، وإيجاد حلول مناسبة لمشاكل العمالة الوافدة غير الشرعية في المجتمع،

وتعزيز ثقافة الحوار والتسامح بين المواطنين في الدولة والعمالة الوافدة، وتعميق مفهوم الأمن المجتمعي لدى العمالة الوافدة من خلال دمجهم بمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وجاء في الترتيب الخامس عشر والأخير من حيث الأهمية "التقليل ما أمكن من استخدام العمالة الوافدة الأجنبية غير المسلمة في الأسواق والمجمعات التجارية"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.14). وتتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (المشهداني، 2013) التي أشارت أن بعض أفراد العمالة الوافدة عند وصولهم لدولة الكويت يقعوا ضحية لتجار الإقامة، وأن ظروف العمل والمرتبات التي وافقوا عليها قبل مغادرة أوطناهم تختلف عما يجدونه في الواقع، ويواجه أغلبهم مصاعب كثيرة للحصول على الإنصاف والعدل، الأمر الذي يترتب عليه شعورهم بالظلم والقهر والذي يؤدي بهم لارتكاب السلوكيات العنيفة مع الغير. ومن الأمور المهمة التي يجب ذكرها هنا ما أشارت إليه دراسة (الزومان، 2000) حيث أشارت أن بعض أنواع المعاملة مع الوافدين من قبل المواطنين ساعدت على تنامي العنف في المجتمع، حيث ينظر المواطن إلى الأيدي العاملة الوافدة على أنها قوة عمل تبيع عملها وليس من الضرورة قيام أي علاقة إنسانية معها،كما أن المواطن ينظر للعادات والتقاليد الخاصة بالعمالة الوافدة أنها مختلفة تماما عما هو موجود في المجتمع ومن ثم لا بدَّ من إقامة حاجز بين العامل الوافد والمواطن، وأخيرا يعتقد المواطن أن العمالة الوافدة أصبحت تشكل في الكثير من الأحيان عقبة أمام حصوله على المتطلبات الاقتصادية الخاصة، بل يرى فيه تهديداً لمصالحه الاقتصادية ومصدر للمنافسة على العمل. وفي هذا الإطار أشارت دراسة (AlFares, 2015) إلى إن معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع مرتبط بعمق التهميش الاجتماعي الذي تتعرض له فئات من هذه العمالة، وتقل خطورته في ظل تطبيق سياسات الإدماج الاجتماعي بمختلف درجاتها الجزئية. ومما تجدر الإشارة إليه أن دول الخليج العربي بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص تتفاوت فيها درجة

إدماج العمالة الوافدة في حياة مجتمعاتها، على الرغم من وجود تشريعات تضمن حقوق هذه العمالة، ومن الملاحظ أن معظم مستخدمي العمالة الوافدة لهذه التشريعات ما زال تطبيقهم لها دون المطلوب. وتتفق هذه النتائج جزئيا مع دراسة (Miles & Adam,2014) من حيث أهمية تطبيق قوانين الهجرة والعمالة ودورها في الوقاية من المشكلات الاجتماعية والأمنية. وأشارت دراسة (سلامة والرامزي، 2011) بأن مشكلات البطالة وغياب الحماية الاجتماعية والتمييز والفقر هي أوضاع ومشكلات وثيقة الصلة بأوضاع العمالة غير الماهرة أو المؤهلة، وهذه الأوضاع تشكل بدورها بيئة خصبة لانتشار العنف بشتى صوره بين أفراد العمالة الوافدة. وتلتقي هذه النتائج جزئياً مع نتائج دراسة (محمد، 2013) التي أوضحت أن من أهم الإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة ظاهرة تنامي العنف من قبل بعض العمالة الوافدة ما تمثل في السعي لتوطين العمالة المحلية في أكبر قدر ممكن من الوظائف، إضافة للسعي لتعريب الكثير من الوظائف بهدف إعادة التوازن الديموغرافي للطابع الإسلامي العربي لهذه الدول. وفي هذا الإطار أشارت دراسة (الزهراني، 2005) إلى أن من أهم أسباب ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم الجنائية يتمثل في الحاجة للمال، والإغراء وإتباع الشهوات، وأصدقاء السوء، والجهل بالأنظمة والتعليمات والقوانين.

3. أوضحت النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث للدراسة أن إجابات الضباط وضباط الصف العاملين في الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة التابعة لوزارة الداخلية في دولة الكويت نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.74، وقد تمثلت أهم السلوكيات المعنفة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة والتي جاءت بدرجة مرتفعة في القيام بالمظاهرات والاحتجاجات والإخلال بالآداب العامة، وفرض الرأي بالقوة ، وعدم التقيد بالأنظمة والقوانين في الدولة (التدخين في الأماكن العامة، الاستهزاء بالآخرين، وغيرها، والقيام بأعمال النصب والاحتيال والمراوغة، وتعاطي المسكرات،

الإضرار بالممتلكات العامة، وترويج وحيازة المخدرات، والقيام بالشللية والتحالفات. أما السلوكيات المعنفة التي جاءت بدرجة متوسطة فتمثلت في : التحريض والمشاركة في الشجار، والتحرش الجنسي، والقيام بأعمال البلطجة في المجتمع، وقيادة المركبات بتهور ودون رخصة قيادة، وفي الترتيب قبل الأخير من حيث الأهمية ا القيام بأعمال العنف ضد أفراد المجتمع، وجاء في الترتيب الخامس عشر والأخير من حيث الأهمية الفقرة القيام بأعمال تهديد الآخرين وابتزازهم " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.19). وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (سلامة والرامزي، 2011) من حيث أنماط جرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت، وتلتقي هذه النتائج مع دراسة (الدوحاني، 2015) التي أظهرت نتائجها أن من أكثر الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة هي جرائم السرقة، والاحتيال، والسطو المسلح.

4. أوضحت النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي يهدف إلى الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات، مما يعني تساوي مستوى إجابات الضباط وضباط الصف العاملين في الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة التابعة لوزارة الداخلية في دولة الكويت نحو دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي باختلاف متغيرات (الجنس، الرتبة العسكرية، الخبرة العملية، والمؤهل العلمي، والعمر. وهذا تأكيد واضح لإدراك أفراد الأجهزة الأمنية من كافة الخبرات والأعمار والمستوى التعليمي على دور العمالة الوافدة على زيادة معدلات العنف في المجتمع الكويتي.
5. أوضحت النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي يهدف إلى الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين مستوى إجابات أفراد

عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات باختلاف متغير الجنس، مما يعني تساوي مستوى إجابات الضباط وضباط الصف العاملين في الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة التابعة لوزارة الداخلية في دولة الكويت نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير (الجنس). وهذا تأكيد واضح لإدراك أفراد الأجهزة الأمنية من كافة الخبرات والأعمار والمستوى التعليمي على دور العمالة الوافدة على زيادة معدلات العنف في المجتمع الكويتي. بينما أوضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي باختلاف متغير الرتبة العسكرية ولصالح أفراد عينة الدراسة من الضباط، ووجود فروق باختلاف متغير الخبرة العملية ولصالح فئة الخبرات العملية المرتفعة (أكثر من 15 سنة)، وباختلاف متغير العمر ولصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية "أكثر من 40".

6. أوضحت النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي يهدف إلى الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات، مما يعني تساوي مستوى إجابات الضباط وضباط الصف العاملين في الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة التابعة لوزارة الداخلية في دولة الكويت نحو مستوى قيام العمالة الوافدة بارتكاب السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي باختلاف متغيرات (الجنس، الرتبة العسكرية، الخبرة العملية، والمؤهل العلمي، والعمر. وهذا تأكيد واضح لمعرفة أفراد الأجهزة الأمنية من كافة الخبرات والأعمار

والمستوى التعليمي الأنماط المحددة لجرائم العنف الأكثر انتشارا في المجتمع الكويتي.

3.4 التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسة، وما تم عرضه سابقاً توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة الحد من تسلل العمالة الوافدة بطرق غير مشروعة داخل الدولة، حيث أظهرت هذه النتيجة دوراً فاعلاً لتسلل العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي وفقاً لآرا أفراد عينة الدراسة.
2. أهمية الحرص على مكافحة تجارة الإقامات وفرض عقوبات مشددة على تجار الإقامات، حيث أظهرت النتائج أن تجارة الإقامات هي العامل الأهم في طرق معالجة ظاهرة العنف لدى العمالة الوافدة، وذلك وفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة.
3. قيام الجهات الأمنية المختصة بمكافحة أهم مظاهر السلوكيات المعنفة في المجتمع الكويتي والمتمثلة في الإخلال بالآداب العامة، والتدخين في الأماكن العامة، وعدم التقيد بالأنظمة والقوانين في الدولة، حيث أظهرت هذه السلوكيات المظاهر الأكثر انتشاراً بين العمالة الوافدة وفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة.
4. ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية من قبل المعنيين في الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة، إضافة لكافة أجهزة ومؤسسات الدولة المعنية بالتعامل مع العمالة الوافدة عل اختلاف أشكالها.
5. أهمية إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول العنف المنتشر في المجتمع الكويتي حيث لاحظ الباحث ندرة في الدراسات التي تناولت العنف في المجتمع الكويتي على خلاف الدراسات التي تناولت الجريمة، الأمر الذي يستدعي المزيد من الاهتمام من قبل الباحثين والمختصين في هذا الأمر.

المراجع

أ- المراجع العربية:

إبراهيم، أبو الوفا (2004). **البعد الجنائي للعنف في الجرائم الإرهابية في القانون المقارن والفقه الإسلامي**، ورقة مقدمة إلى ندوة ظاهرة العنف: من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب، جامعة قطر، 17-18 مايو/أيار.

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (2008). العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي: تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وسياسات مواجهة سلبياتها، **منشورات اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي**، الدمام، المملكة العربية السعودية.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (1998). **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، الجزء رقم (97)، جامعة الدول العربية، القاهرة.

إحصائية الإدارة العامة للهجرة (2014). **أعداد الوافدين تبعاً لمتغير الجنسية**، الإدارة العامة للهجرة في دولة الكويت، الكويت.

اتفاقية الأمم المتحدة (1990). **اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990**، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

التويجري، أسماء عبدالله، (2011). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الجفناوي، خلف مخلف (2008) **الجريمة في الكويت**، الأسباب وطرق الإصلاح، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الجرداوي، عبد الرؤوف (2000) **الهجرة والعزلة الاجتماعية في المجتمع الكويتي**، دار الربيعان للنشر، الكويت.

جميل، أسماء (2007). **العنف الاجتماعي: دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي: مدينة بغداد نموذجاً**، دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد، العراق.

الدعيج، عبد العزيز، وآخرون (2014). **التقرير الموجز لفريق عمل دراسة ظاهرة العنف لدى الشباب بدولة الكويت**، منشورات وزارة الدولة لشئون الشباب، الكويت.

دوركايم، أميل (1988). **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة محمد قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

الديحاني، ماجد (2000). **العمالة الوافدة: دراسة تحليلية**، منشورات مجلس الأمة الكويتي، الكويت.

رمسيس، بهنام (2002). **الكفاح ضد الإجرام**، منشأة المعارف الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.

الزهراني، خالد (2005). **أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي: دراسة ميدانية على ضباط شرطة مدينة الرياض ونزلاء اصلاحية الحائر من المحكوم عليهم من العمالة الوافدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

سالم، أحمد (2014). كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين، **مجلة رؤى إستراتيجية**، عدد أبريل، 92-121.

سلامة، رمزي، والرامزي، فاطمة (2011) **الجريمة في الكويت: المعدلات-الأسباب-الآثار-الحلول، خلال الفترة 2005-2009**، إدارة الدراسات والبحوث، مجلس الأمة الكويتي، الكويت.

السمري، عدلي (2009). **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

السمري، عدلي، وطلعت لطفي، وآمال عبد الحميد، وعايدة عبد الفتاح، (2010). **علم اجتماع الجريمة والانحراف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشهراني، سعيد (2011). **مصادر التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كما يراها الشباب الجامعي الخليجي الدارسين في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الشهراني، محمد ناصر (2011). **العمالة الآسيوية وأثرها على الانحراف**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية

الصباح، ثامر (2009). **خلل التركيبة السكانية بدول الخليج**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التركيبة السكانية في دول الخليج، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الهوية الوطنية في الخليج العربي: التنوع ووحدة الانتماء، 15-16 نيسان/أبريل، المنامة.

الطراح، علي (2004). **العنف والتطرف والإرهاب بمجتمعات الخليج بين الواقع المأزوم والمشروع الوطني لنزع فتيل الأزمة**، ورقة مقدمة إلى ندوة ظاهرة العنف: من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب، جامعة قطر، 17-18 مايو/أيار.

الطويل، هاشم (2011) الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للعنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 4، العدد 1، ص ص 1-24، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عباده، مديحة، وأبو دف، كاظم (2008). **العنف ضد المرأة ،دراسة ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، سوهاج، مصر.

عبد العزيز، نفيسة إبراهيم (2009). **الأمن الفكري ودوره في مواجهة ظاهرة التطرف في المجتمعات الإسلامية**، المؤتمر الوطني الأول للأمن الكري، كرسي الأمير نايف ابن عبد العزيز، في الفترة من 22-25- جمادى الأول 1430هـ، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

العبدولي، علي عبدالله (2014). **المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في القيادة العاملة لشرطة إمارة أبو ظبي -** الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

العربي، محمد (2003). **دراسات في الخليج العربي**، الجزء الثالث، دار الكتاب، الكويت.

عيد، محمد (1999). **الإجرام المعاصر**، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

أبو عيشة، محمد (2011). **العمالة الأجنبية في دول الخليج: الحاضر والمستقبل**، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض.

بن الغيث، ناصر (2010). **التركيبة السكانية: مشكلة اقتصادية بالمقام الأول، مجلة الرؤية الاقتصادية**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، إبريل.

الغيلاني، عبد الله (2008). **التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القومي للخليج**، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

لوكا، جون (1993). **آليات العنف: في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن،** ترجمة وتحرير وتقديم ينفين عبد المنعم مسعد، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الخامسة، مركز البحوث السياسة، القاهرة، 19-12 نوفمبر/تشرين ثاني.

مجلس الأمة الكويتي (2013). **التركيبة السكانية في دولة الكويت: دراسة تحليلية**، إدارة الدراسات والبحوث، مجلس الأمة الكويتي، الكويت.

محفوظ، محمد (2005). أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي، **مجلة النبأ**، العدد (78)، آب/أغسطس.

محمد، غربي (2013). الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، **مجلة المفكر**، (10): 107-135.

المري، علي (2003). **مجلس التعاون الخليجي: أزمات الحاضر وتحديات المستقبل**، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة.

المشهداني، بان علي (2013). العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد الرابع والعشرون، 1-27.

المقرئ، أحمد بن محمد (1987). **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، مكتبة لبنان، بيروت.

المكتب التنفيذي (2011). **مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التطورات التشريعية والتنفيذية،**

المكتب التنفيذي مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة.

ابن منظور، (1987م). **لسان العرب**، الهيئة المصرية للتراث، القاهرة، مصر.

الوادعي، محمد بن عازب (2004) '**ثار المتخلفين من الوافدين للحج والعمرة على الأمن**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الوريكات، عايد (2008). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

وزارة الداخلية (2015). **إحصائيات الجرائم في دولة الكويت عام 2014-2015م**، الكويت، دولة الكويت.

وليامز، فرانك ومارلين مكشان (1996). **السلوك الإجرامي (النظريات)**، ترجمة: عدلي السمري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ب- المراجع الأجنبية:

Brian I., &. Stephan, R., ,(2010**)," Crime and Immigration : Evidence From Larger Immigrant Waves in the UK**", Center for Economic Performance , London School of Economics, UK.

Buonanno,. M., , Pinotti, s., & Paolo T., (2010**)," Do Immigrants Cause Crime?",** Journal of the European Economic Association, Italy .

Clemens Bartollas And Simon Dinitz**, (2010)** "Introduction To Criminology**", Haper And Row publishing,** New York**.**

Clemens Bartollas And Simon Dinitz**, (2010) "Introduction To Criminology",** Haper And Row puplishing, New York.

Cloward, R. A., Ohline. E., (1960) Delinquency And Opportunity: A Theory Of Delinquent Gangs**, Free Press, New York.**

Crawford, A (1998) **Crime Prevention And Community Safety**, Longman, London.

Davis, John B.(2006) "The Distribution of Property Crime and Police Arrest Rates" **Western Criminology Review**, Vol. 7 No. 3 , PP 7-26.

Frank heathcots (1980) **Social Disorganization Theories**. long man, London. ‹p.341

Gennaro F. vito and Ronald M.Holmes, (2004) **Criminology, Theory, Research And Policy**, Wadsworth Publishing Co.`. California,USA.

Gennaro F. vito and Ronald M.Holmes, (2004) **Criminology, Theory, Research And Policy**, Wadsworth Publishing Co.. California,USA.

Giddens, Anthony (2002**) Emile Durkheim**, Selected Writings, Cambridge University, London.

Herbert, D. (2002) **The Geography Of Urban Crime**, long man, London.

Herbert, D. (2002) **The Geography Of Urban Crime**, long man, London.

Hirschi, Travis (1969**) Causes of Delinquency,** Berkley: University of California Press.

Jaitman. Laura & Machin. Stephan , (2013), **Crime and Immigration : New Evidences from England and Wales",** IZA Journal of migration,2:19, London ,UK.

Lenardt, G.(2008). Immigrant women in crossroad. Immigrant women violent relationships become extremities exposed, Free press , Rome University.

Miles. Thomas J. & Cox. Adam B.,(2014), "**Does Immigration Enforcement Reduce Crime? Evidence from “Secure Communities”"**, Forthcoming Journal of Law & Economics, Columbia.

Nilsson. A. & Agell. J. (2011) **violence and unemployment in turbulent times**" Department of sociology, Stockholm University press, Work in Progress. Sweden.

Romito, P. 2007. Does violence affect one gender more than the other?. The mental health impact of violence among male and female University students. **Social Science and Medicine**. 65 (6): 1222- 1234.

Nye, F.I.(1958). Family Relationships And Deviant Behavior. **New York: John Wiley & Sons.**

Sutherland ,Edwin, & Cressy, Donald(1974) **Principal of Criminology**, 9Edition, J.B, Lippincot Company, New York.

الملاحق

ملحق (أ)

أداة الدراسة (الاستبانة)



جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

كلية العلوم الاجتماعية

حضرة الفاضل/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة بعنوان: "**دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمباحث شئون الإقامة**".

يرجى منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بموضوعية، حيث أن الاستبانة معدة لغايات البحث العلمي وسيتم التعامل مع المعلومات بمنتهى السرية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والشكر والتقدير

الباحث: خالد يعقوب يوسف العمار

القسم الأول: العوامل الديموغرافية للمبحوثين

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك في الفقرات الآتية:

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر (بالسنوات): ☐ من 20-30 ☐ من 31-40 ☐ أكثر من 40

3- المؤهل التعليمي: ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

4- الخبرة العملية (بالسنوات):

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5-أقل من 10 ☐ من 11-15 ☐ أكثر من 15

5- الرتبة العسكرية: ☐ ضابط ☐ صف ضابط

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	دور العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
1	يؤدي ضعف الإجراءات الأمنية لمتابعة قضايا الوافدين ومشاكلهم إلى ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
2	تسهم قلة خبرة الكوادر الأمنية في التعامل مع مشكلات الوافدين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
3	يسهم ضعف التعاون بين الدوائر الأمنية والمؤسسات العامة والخاصة والمواطنين في معالجة قضايا الوافدين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
4	يسهم تساهل المواطنين في الإبلاغ عن غياب مكفوليهم من العمالة الوافدة للدوائر الأمنية في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
5	يسهم كثرة المشاكل الأمنية التي تتعامل معها الدوائر الأمنية والمتعلقة بقضايا الوافدين في الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
6	إن زيادة ثقة المواطن الكويتي بالعمالة الوافدة وإعطائها صلاحيات مالية في العمل بسهم في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
7	يؤدي ارتفاع أعداد المدمنين على المخدرات والمسكرات بين العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
8	يسهم زيادة أعداد العمالة الوافدة وانتشارها في كافة قطاعات العمل في الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
9	يسهم اعتماد المواطنين بشكل كبير على العمالة الوافدة لإنجاز الأعمال والمهام في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
10	يؤدي تكتل الوافدين وتجمعهم من جنسيات واحدة في بؤر وأحياء معينة في المدن الرئيسة في الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
11	يسهم ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين صفوف الوافدين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
12	يسهم اختلاف العادات والتقاليد بين الجاليات الوافدة وطبيعة عادات وتقاليد المجتمع الكويتي في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
13	يؤدي التساهل في تطبيق الإجراءات الأمنية المعتمدة لاختيار العمالة الوافدة وتشغيلها في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
14	يسهم تسلل أعداد كبيرة من الوافين بطرق غير مشروعة داخل الدولة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
15	يسهم عدم التشديد في تطبيق العقوبات على جرائم العنف المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
16	يسهم تأثير منظمة النيكسولايت على الجالية الهندية وقدرتها على تحريكهم وفقاً لرغباتها في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
17	يسهم وجود خلل في التركيبة السكانية بين الوافدين والمواطنين في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
18	يسهم تدني المستوى الثقافي والتعليمي للعمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
19	يسهم ضعف معالجة المشاكل الآنية والتي تحدث بين العمالة الوافدة وأصحاب العمل في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
20	يسهم إهمال المراقبة الأمنية لأماكن سكن وعمل العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات العنف في المجتمع الكويتي					
* النيكسولايت جماعة هندية تؤمن بالعنف الثوري وتعمل في الوسط العمالي على وجه الخصوص، حيث تعتبر هذه الجماعة أن دول مجلس التعاون الخليجي هي عدوها الثاني بعد الدولة الهندية						
آليات وطرق معالجة ظاهرة العنف المرتبطة بالعمالة الوافدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة						
21	قيام وسائل الإعلام بتوعية العمالة الوافدة بخطورة القيام بأعمال العنف وبعواقبها					
22	زيادة اهتمام المؤسسات المجتمعية بنشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الأخر بين العمالة الوافدة والمواطنين					
23	تكثيف تواجد الدوريات الأمنية في مناطق تجمع وسكن العمالة الوافدة					
24	تعميق مفهوم الأمن المجتمعي لدى العمالة الوافدة من خلال دمجهم بمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية					
25	إيجاد حلول مناسبة لمشاكل العمالة الوافدة غير الشرعية في المجتمع					

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
26	تعزيز ثقافة الحوار والتسامح بين المواطنين في الدولة والعمالة الوافدة					
27	التقليل ما أمكن من استخدام العمالة الوافدة في الأسواق والمجمعات التجارية					
28	تشديد إجراءات استقدام العمالة والتركيز على العمالة المؤهلة والمدربة والمتعلمة					
29	مكافحة تجارة الإقامات وفرض عقوبات مشددة على تجار الإقامات					
30	تعزيز روح الانتماء والولاء لدى الجاليات الوافدة للدولة المقيمين بها					
31	تدقيق السجل الأمني للعمالة الوافدة قبل البدء بإجراء استقدامها للدولة					
32	تشديد العقوبات وفرض الغرامات على العمالة المتسللة -غير الشرعية-.					
33	الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ البرامج الوقائية للعنف المجتمعي					
34	الإعلان عن العقوبات بحق المخالفين لقانون الدولة في المطارات وأماكن استقبال العمالة الوافدة					
35	توزيع أماكن سكن العمالة الوافدة ومنع تكتلهم في أماكن محددة					
السلوكيات المعنفة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة						
36	القيام بالمظاهرات والاحتجاجات والإخلال بالآداب العامة					
37	فرض الرأي بالقوة					
38	عدم التقيد بالأنظمة والقوانين في الدولة (التدخين في الأماكن العامة، الاستهزاء بالآخرين، وغيرها)					
39	الشدة والقسوة في المعاملة والقول مع الآخرين					
40	القيام بأعمال الابتزاز والنصب والاحتيال والمراوغة					
41	تعاطي المسكرات في الأماكن العامة					
42	الإضرار بالممتلكات العامة					

م	درجة الموافقة الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
43	إجبار الآخرين على ترويج وحيازة المخدرات					
44	القيام بأعمال الشللية والتحالفات					
45	التحريض والمشاركة في الشجار					
46	التحرش الجنسي					
47	القيام بأعمال البلطجة في المجتمع					
48	قيادة المركبات بتهور ودون رخصة قيادة					
49	القيام بأعمال العنف ضد أفراد المجتمع					
50	تهديد الآخرين وضربهم					

*** شاكرين لكم حسن تعاونكم ***

ملحق (ب)

أسماء السادة محكمين الاستبانة

م	الاسم	جهة العمل
1	د. صبري حسن الطراونة	كلية العلوم التربوية
2	د. وجدان الكركي	كلية العلوم التربوية
3	د. راجي الصرايرة	كلية العلوم الاجتماعية
4	د. زيد الشمايلة	كلية العلوم الاجتماعية
5	د. رافع الخرشا	كلية العلوم الاجتماعية
6	د. مراد المواجدة	كلية العلوم الاجتماعية
7	د. رامي العساسفة	كلية العلوم الاجتماعية

المعلومات الشخصية

الاسم: عبدالله يعقوب ياسر العمار

التخصص: علم الجريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة الدراسية: 2015م

العنوان: الكويت

خلوي: 96597550227+